الشيوعي

رابطة العمل الشيوعي

التيار الماركسي الأممي

IMT

العدد: 07 (شتنبر 2011) البريد الالكتروني: communisme@marxy.com ثمن البيع: 5,00 دراهم، المساهمة: غير محددة

الإفتتاحية:

أيتها العاملات أيها العمال أيها الشباب الثوري

نضع بين أيديكم العدد الجديد لجريدتكم "الشيوعي" والذي يصدر في ظل أوضاع عالمية وإقليمية ووطنية متفجرة أهم مميزاتها اتضاح الإفلاس التام للنظام الرأسمالي الذي لم يعد ينتج إلا الحروب والاستغلال والجوع والتلوث، الخ. كما يتميز بسلسة من الثورات في البلدان العربية الأولى تلو الأخرى، فبعد سقوط زين العابدين بنعلي وحسني مبارك ها هو الديكتاتور الليبي معمر القذافي يلجأ للفرار أمام الثوار الذين سيطروا على العاصمة طرابلس.

وفي المغرب أيضا فإن حركة الشباب الثوري المغربي "20 فبراير" قد مرت على انطلاقتها أكثر من ستة أشهر من الكفاح والتضحية التي أبانت عن الطاقات النضالية العظيمة الكامنة بين صفوف الجماهير وخاصة الشباب، مما يشكل صفعة مدوية في وجه كل من كان يزعمون بأن "شباب اليوم" فقدوا روح الكفاح وأنهم "غير مهتمين بالسياسة" و"القضايا الكبرى"، وكل من راهنوا على تسطيح وعي الشباب وتخديره ببرامج التعليم الهزيلة ومهرجانات الموسيقى الهابطة ومقابلات كرة القدم وغيرها.

وفي هذا السياق فإننا خصصنا هذا العدد بالكامل لحركة 20 فبراير، حيث ننشر جميع كتاباتنا حول هذه الحركة والبيانات التي أصدرناها حول مختلف الأحداث الهامة التي عرفتها، وذلك من أجل طرح موقفنا من مختلف القضايا السياسية والبرنامجية التي تخترق الحركة كالموقف من الدستور (من سيصوغه وكيف ولماذا؟)، ومناورات النظام، والطبقة الوسطى، والعنف.

ونخصص أيضا جزء مهما من هذا العدد لشرح موقفنا من تواجد جماعة العدل والإحسان في الحركة حيث نشرح دور هذه الحركة الأصولية التي هي في جوهرها تمظهر خاص لانحطاط الرأسمالية التبعية، وأن التخلص من هذا المرض العضال (الأصولية والرجعية) لن يتأتى إلا بالقضاء على النظام الذي يتقيحها، وهذا ممكن فقط من خلال الثورة الاشتراكية. وبالرغم من كل مظاهر القوة الزائفة والهيمنة التي تظهر عليها هذه التيارات مؤقتا فإنه عندما ستبدأ الطبقة العاملة المغربية في التحرّك، ستدخل هذه التيارات متحف التاريخ.

إننا من خلال شرح مواقفنا وتصوراتنا لا نسعى إلى فرضها على الحركة أو على مكوناتها. إننا نعمل على طرح هذه الأفكار للنقاش الديمقراطي ونؤمن أن النقاش والتجربة الجماعية هما الكفيلان بتطويرنا جميعا وتطوير الحركة.

أبناء الطبقة الوسطى وحركة عشرين فبراير

طيلة شهور استمرت حركة عشرين فبراير قادرة على تعبئة آلاف المتظاهرين/ات في العديد من مدن المغرب وبلداته، بل وحتى قراه، هذا بالرغم من كل القمع والتضييقات والافتراءات التي يواجه بها النظام وأبواقه وبلطجيته الحركة والمتظاهرين، مما يشكل مكسبا عظيما في حد ذاته ويبين حجم الطاقات النضالية الثورية المختزنة بين صفوف الجماهير، كما يبين أن الحركة قد تمكنت من خلق قاعدة دعم اجتماعية لأشكالها النضالية وشعاراتها.

لكنها في الآونة الأخيرة بدأت تعرف الكثير من الأزمات الداخلية والانشقاقات وحالات الطرد، والاتهامات المتبادلة بين مكوناتها، على خلفية العديد من المسائل والقضايا، وصارت اجتماعاتها تمر في جو متوتر إلى أقصى الحدود. كل هذا دليل على أن كل تناقضات الحركة، التي استمرت مستترة حتى الآن، قد بدأت تظهر إلى السطح، وهذا من وجهة نظرنا حتمي، ولن يتمكن أي إجراء تنظيمي، أو توافقات، أو صمت، على إيقاف السيرورة.

التتمة في الصفحة: 14

نقرأون أيضا في هذا العدد:

- **بيان رابطة العمل الشيوعي حول محطة 20 فبراير. ص: 02**
- **رابطة العمل الشيوعي والأحداث الثورية في المنطقة العربية. ص: 02**
- **بيان رابطة العمل الشيوعي حول مظاهرات 20 فبراير. ص: 04**
- **الإصلاح الدستوري لن ينقذ النظام. ص: 04**
- **شهادة مناضل حول الاعتقال والتعذيب الذي تعرض له أثناء مشاركته في مظاهرات 20 فبراير. ص: 07**
- **التفجير الإرهابي في مراكش : من المستفيد من الجريمة؟ ص: 09**
- **بيان رابطة العمل الشيوعي حول التفجير الإرهابي بمراكش. ص: 09**
- **الطبقة الوسطى، القمع والموقف من اللاعنف. ص: 10**
- **رابطة العمل الشيوعي تدعو إلى مقاطعة التصويت على دستور تكريس الدكتاتورية. ص: 12**
- **حركة عشرين فبراير مقترحات للنقاش. ص: 13**
- **العدل والإحسان وحركة عشرين فبراير: موقفنا. ص: 15**
- **هل العدل والإحسان تيار مناضل من اجل الديمقراطية؟. ص: 17**
- **مقتطفات من البرنامج الانتقالي. الصفحة الأخيرة**

بيان رابطة العمل الشيوعي

حول محطة 20 فبراير

في خضم الصراع المرير الذي تخوضه الطبقة العاملة العربية والجماهير الكادحة في المنطقة العربية من أجل التحرر من نير الأنظمة الرأسمالية التبعية وقيود الظلم والاستغلال والقهر، ها هم شباب الشعب المغربي يلتحقون بباقي شباب الشعوب الأخرى في المنطقة العربية التواقة للحـرية، ويعلنون يوم الأحد 20 فبراير يوما للغضب والسخط ضد أنظمة الذل والقهر والرأسمال التبعي التي تراكم الخيرات لأقلية طفيلية بينما تعيش باقي الجماهير الكادحة، عمالا وفلاحين وعاطلين، في الفقر والذل.

إن تاريخ الشعب المغربي هو تاريخ النضالات والتضحيات والانتفاضات، لقد قدم الشعب المغربي العديد من الشهداء في سبيل تحرره من قيود الملكية الدكتاتورية الرأسمالية التبعية، وهو ما تشهد عليه انتفاضات 1958، 1965، 1981، 1984، 1991، وانتفاضات "العهد الجديد" في كل من صفرو وسيدي افني، وبوعرفة، وميسور، وأكلي، وتنغير واللائحة طويلة.

ونحن رابطة العمل الشيوعي من موقعنا كتيار ماركسي ثوري ندعم كل التحركات الجماهيرية والعمالية، ونعلن ما يلي:

- **دعمنا لمبادرة التظاهر يوم 20 فبراير، الذي جسدناه ونجسده من خلال التعبئة الميدانية في كل أماكن تواجدنا من اجل إنجاح هذه المحطة.**
- **مشاركتنا الفعلية في هذه المحطة النضالية.**
- **تثمينا لانخراط الكنفدرالية الديمقراطية للشغل وغيرها من التنظيمات والأحزاب اليسارية (النهج الديمقراطي، الحزب الاشتراكي الموحد، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، الخ) لإنجاح هذه المحطة.**
- **تأكيدنا على أن الظروف الموضوعية للتغيير الثوري ناضجة مما يطرح على اليسار الثوري مهمة الاستعداد لقيادة هذه التحركات وغيرها نحو إنجاز مهماتها التاريخية.**
- **دعوتنا إلى الحسم مع كل أشكال التعاون الطبقي مع أرباب العمل ودولتهم الرأسمالية التبعية.**
- **دعوتنا المناضلين العماليين والشباب المكافح إلى التسلح بالمنظور الطبقي للنضال وبناء منظمات النضال وحفز التنظيم والدفاع الذاتيين.**
- **تأكيدنا على ضرورة تكريس ثقافة التضامن الأممي مع الشعوب المناضلة، فالعدو الطبقي في نهاية المطاف واحد.**

عاشت نضالات الشعب المغربي!

عاشت الثورتان التونسية والمصرية طليعتي الثورة في العالم العربي!

فلنجعل من يوم 20 فبراير بداية انطلاق الثورة المغربية!

الخميس: 17 فبراير 2011

رابطة العمل الشيوعي والأحداث الثورية في المنطقة العربية

- **ما هي تأثيرات الثورة في تونس ومصر على المغرب؟ وكيف هو رد فعل الشارع المغربي؟**

لقد كان المغرب يعرف تحركات نضالية قوية حتى قبل اندلاع الأحداث الثورية في كل من تونس ومصر، على خلفية غلاء المعيشة، والسكن الغير اللائق، والأجور المتدنية والتسريحات العمالية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عموما. إلا أن تمكن الثورتين التونسية والمصرية من إسقاط دكتاتوريين من أعتى الطغاة في المنطقة شكل مصدر إلهام عظيم للشعب المغربي عموما والشباب خاصة. حيث أوضح لهم بشكل ملموس إمكانية الانتصار على هذه الأنظمة الديكتاتورية، كما بين الطريق الكفيل بتمكينهم من انتزاع الحقوق وتحقيق الكرامة الإنسانية.

والآن نلاحظ تزايدا كبيرا في اهتمام الشباب والعمال بالقضايا السياسية وأخبار الثورة حيث يتابعونها على التلفاز، ويتبادلون أخبارها على مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك، تويتر)، ولم تعد تلك الاسطوانات المشروخة حول انتهاء عهد الثورات، وعدم إمكانية قيام الشعوب العربية بثوراتها الخاصة تجد من يستمع لها. لقد أصبحت الثورة بالنسبة للشباب قريبة المنال، وليست مجرد أخبار في كتب التاريخ، فبدءوا يحاولوا النسج على منوال شباب تونس ومصر. وهذا ما يظهر من خلال تزايد عدد الأشكال الاحتجاجية وعدد المشاركات والمشاركين فيها وفي المظاهرات التضامنية مع ثورتي تونس ومصر، كما يتجلى واضحا في حجم الالتفاف الشبابي حول مبادرة 20 فبراير.

والأهم هو أن نقابة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل وتيارات يسارية وازنة قد عبرت عن استعدادها للمشاركة في احتجاجات 20 فبراير.

- **يتحدث البعض عن الاستثناء المغربي، فالإدارة الجيدة للملك وشعبيته وكونه أمير المؤمنين كلها عوامل تحفظ النظام من مصير مشابه لمصير بن علي ومبارك، هل هذا صحيح؟**

"الاستثناء المغربي"؟ هذه خرافة! كل تلك البلدان التي شهدت تحركات ثورية كانت تعتبر "استثناء". فتونس كانت "جنة الاستقرار" في المنطقة، ومثالا تنصح المؤسسات الدولية أتباعها في المنطقة باحتذائه. وبمجرد سقوط بن علي سارعت وسائل الإعلام البرجوازية، في كل مكان، إلى الحديث عن أن مصر ليست تونس وأن تونس مجرد "استثناء"، الخ. لكن سرعان ما اندلعت الثورة في مصر ثم امتدت إلى الجزائر وليبيا واليمن والعراق وإيران.

إن حديث الحاكمين في المغرب وأبواقهم المأجورة عن "الاستثناء المغربي" أقرب إلى المتمنيات منه إلى الواقع، ويذكرنا بـ "الاستثناء" الذي تحدث عنه هؤلاء عند بداية الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث تناوبوا على جميع المنابر الإعلامية من أكبر مسؤول في الدولة إلى اصغر صحفي مرتزق، لإقناع المغاربة أن الأزمة الاقتصادية العالمية لن تصيب المغرب لأن "القطاع المصرفي المغربي منفصل عن الأسواق العالمية، والمؤسسات البنكية المغربية بإفريقيا هي مجرد بنوك للودائع."، الخ

جميع المبررات التي يذكرها هؤلاء عن "الاستثناء المغربي"، لا يتم تصديقها حتى من أكثر المخلصين للعرش، ففي برنامج مباشر بثته القناة الفرنسية "فرانس 2" حول موضوع "الثورات العربية ونحن". أكد ابن عم الملك، هشام العلوي: "أن المغرب ربما لن يشكل الاستثناء... من موجة الاحتجاجات التي ستطال كل الأنظمة الاستبدادية". وهذا ما أكدته حتى وزيرة الخارجية الأمريكية مرارا.

في الواقع إن الأوضاع بالمغرب أسوء بكثير مما كانت عليه في مصر وتونس! حيث صنف تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية المغرب مؤخرا في المرتبة 130 من أصل 182 بلدا في العالم، بينما كانت تونس توجد في المرتبة 81. كما أن بطالة الشباب في المناطق الحضرية بالمغرب أكبر من نظيرتها في تونس. أما ما يحكى عن فساد الأسرة الحاكمة في تونس واستيلاءها على كل القطاعات الاقتصادية فليس شيئا يذكر إذا ما قورن مع فساد الأسرة الحاكمة في المغرب وهيمنتها على كل القطاعات الاقتصادية الحيوية (فالملك وأسرته أكبر مالكي الأراضي والمناجم والأبناك والاتصالات، الخ، الخ).

- **يقول البعض أيضا أن المغاربة بنسبة 60% من الأميين لا يمتلكون قاعدة متعلمة ولا طبقة وسطى قادرة على القيام بالثورة، ماذا تقولون؟**

نعم إن نسبة الأمية بالمغرب مرتفعة جدا حتى إذا ما قورنت بمقاييس المنطقة، بما في ذلك تونس ومصر بل وحتى غزة. كما أن الطبقة الوسطى قد تآكلت إلى حد بعيد. إننا نعتبر أن ارتفاع نسبة الأمية (أزيد من 60 %) بدوره دليل آخر على إفلاس النظام القائم، إذ بعد خمسين سنة لم يعمل حتى على القضاء على هذا الشكل المفضوح للهمجية. كما انه دليل آخر على طفيلية الطبقة السائدة التي تعتبر التعليم قطاعا غير منتج، وبالتالي دليل على استحالة تحقيق أي قدر من التقدم في إطار النظام القائم وفي ظل الطبقة الرأسمالية السائدة.

كما أن تآكل الطبقة الوسطى والاستقطاب الحاد الواقع داخلها بين أقلية من المغتنين وبين شرائحها الواسعة المفقرة، حجة أخرى على أن النظام القائم قد صار يفقد كل قاعدة دعم له في المجتمع، وعلى أن معسكر حلفاء الطبقة العاملة قد صار يتوسع باستمرار. كما أن ما تبقى من

الطبقة الوسطى في المغرب صار في جزءه الأكبر اقرب إلى الطبقة الكادحة والفقيرة منها إلى البرجوازية، وبالتالي فان قيام الثورة على قاعدة مطالب ملموسة تمس هذه الشريحة من المجتمع سيؤدي بها إلى الثورة على هذا النظام.

لكن أشباه المثقفين لا يفهمون شيئا عن الثورات. وهم يعتقدون، لأسباب مجهولة بالنسبة إلينا، أن من يقومون بالثورات هم المثقفون المتعلمون جيدا. رغم أن كل التجارب التاريخية التي قدمتها الثورات الكبرى تبين أن من يقومون بالثورات هم الجماهير الكادحة الأمية والفقيرة. فالثورة الفرنسية لم يصنعها أشباه المثقفين وأبناء الطبقات الميسورة، بل فجرتها نساء باريس الفقيرات والأميات اللائي خرجن يطالبن بالخبز والمساواة، ثم انضم إليهن رفاقهن العمال وباقي فئات الشعب الكادح. نفس الشيء حدث في الثورتين الروسيتين الأولى (1905) والثانية (1917)، اللتان لم يصنعهما المتعلمون بل العاملات وربات البيوت والعمال الأميون. بل إن الثورتين التونسية والمصرية بدورهما لم يكونا من صنع الطبقات الوسطى، بل من صنع أبناء الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة المفقرة (عاطلون، ومهمشون)، ثم انضم إليهم العمال بإضرابات نوعية سرعت في إسقاط الدكتاتورين، بن علي ومبارك.

إن محرك الانتفاضات والتحركات الثورية في المغرب، وفي المنطقة، وفي بقية مناطق العالم، هي الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء والبرجوازية الصغرى المفقرة. أما الطبقة الوسطى فقد كانت دائما القاعدة الاجتماعية للإصلاحية واللبرالية. إن من يجب عليه أن يقلق من غياب الطبقة الوسطى هم أعداء الثورة وليس الثوريون.

وعليه فإن من يستدل بالأمية وغياب الطبقة الوسطى في المغرب لنفي إمكانية الثورة، شبيه بمن يستدل بكثافة السحب من أجل نفي إمكانية سقوط المطر!

- **كيف يتعامل النظام مع الموجة الثورية التي تجتاح العالم العربي؟**

في اعتقادنا من غير السليم الحديث عن تعامل واحد محدد للنظام القائم مع الموجة الثورية. إن من يقف على سكة قطار سريع يكاد أن يدهسه لا يستطيع التفكير، وكل ما يمكنه القيام به هو التخبط. فالملك الشاب فضل زيارة فرنسا لممارسة هواية التزلج على الثلج، وربما أخذ بعض النصائح من سادته من اجل حماية مصالحه ومصالحهم في المنطقة، في حالة حدوث ثورة مغربية. أما الحكومة فقد كان أول إجراء اتخذته في أعقاب هذه الموجة الثورية هو وعود بالتخفيض من أسعار المواد الأساسية، وتقديم وعود بخلق آلاف مناصب الشغل، وغير ذلك من"التنازلات"، مما يجعلنا نعتقد أن كل الدكتاتوريين يقرؤون في كتاب واحد. إذ كانت هذه نفس الخطوات التي قام بها بن علي وبعده مبارك، وبعدهما عبد الله صالح، الخ!

في حين أن وسائل الإعلام الرسمية تتعامل مع هذه الموجة كخبر عادي وتفرغه من محتواه الثوري، وتضفي عليه طابع الفوضى كي تخيف الجماهير المغربية وتمنعها بشكل غير مباشر من الاحتجاج. أما جرائد الدعارة الفكرية فتشن حربا بالوكالة ضد كل من يدعوا إلى النضال ضد الدكتاتورية في المغرب، وعلى سبيل المثال قامت جريدة المساء، عدد 3 فبراير، بنشر مقال على صدر الصفحة الأولى تحت عنوان: «مغاربة الفايسبوك يحبطون مناورة البوليساريو والاستخبارات الجزائرية عبر الانترنيت» مدعية فيه أن جبهة البوليساريو هي من تقف وراء هذه الدعوة للتظاهر، يوم 20 فبراير، وان اليوم الذي كان مقترحا هو 27 فبراير وهو تاريخ تأسيس منظمة البوليساريو وبأن المنظمين قاموا بإلغاء يوم 27 بعد "انكشاف خطتهم" واستبداله بيوم 20 فبراير.

بينما القمع يقف حائرا بين خيار الهجوم الوحشي لإجهاض بشائر التحركات التي بدأت تظهر، كما حدث في فاس مثلا، وهو ما أدى إلى مواجهات عنيفة تمكن خلالها الطلاب وشباب الأحياء الفقيرة المحيطة بالجامعة من طرد قوات البوليس؛ وبين الاكتفاء بتطويق الوقفات دون استفزاز الجماهير الغاضبة بما قد يهدد بانفجار الوضع بأكمله. هذا إضافة إلى تعرض عدد من المدونين ومستخدمي الانترنت لحملة واسعة من المضايقات والتهديدات بسبب إعلانهم عزمهم المشاركة في الاحتجاجات المزمع تنظيمها يوم 20 فبراير للمطالبة بإصلاحات سياسية في المغرب.

- **هل اليسار الثوري المغربي مستعد لمثل هذه الأحداث؟**

اليسار الثوري في المغرب، أي بعض التيارات الطلابية وبعض التنظيمات العمالية في الشارع، ما يزال مع الأسف ضعيفا ومشتتا، ويعاني في أغلبه من افتقاد التنظيم وغياب النظرية وانعدام البرنامج. وقد كانت أغلب مجموعاته تستبعد حدوث الثورة في المدى المنظور، وهو ما دفع بأغلبها إلى تأجيل نقاش الحزب الثوري والبرنامج، والاكتفاء بالعمل العلني في الجمعيات والجامعات والنقابات. وهو ما يجعله لحد الآن عاجزا عن التدخل بشكل منظم وقيادي في هذه الأحداث من اجل توجيهها لإنجاز مهام التغيير الاشتراكي للمجتمع.

لكن اندلاع الثورة التونسية والمصرية أيقظ الحماس في نفوس الشباب اليساري الثوري، الذي كان ينتظر هذه الأحداث منذ زمن بعيد، ويحلم بها، ويقرا عنها، فأصبحت بين ليلة وضحاها أمرا واقعا وممكنا. لقد أشعلت هذه الأحداث الشرارة الثورية بين الشباب وخاصة اليساريين الثوريين منهم، مما سيفتح المجال للنقاشات داخل اليسار الثوري، حول ضرورة الحزب الثوري وطبيعية البرنامج وطبيعة الثورة في المغرب.

- **كيف يتدخل مناضلو رابطة العمل الشيوعي في المغرب اليوم؟**

إننا بكل فخر التيار الثوري الشيوعي الوحيد الذي يمتلك تصورا واضحا لما يحدث في المنطقة، وقد كنا، كأممية وكفرع، الوحيدين الذين توقعنا اندلاع هذه الموجة من النضالات الثورية وبالتالي عملنا على التحضير لها تنظيميا ونظريا. إن أفكارنا تنتشر وتمارس تأثيرها ليس في المغرب فقط، بل في كل العالم العربي، فمع بداية الأحداث في تونس قمنا بتتبع أخبار الثورة وكتابة مقالات حولها، هذه المقالات كان تقرأ على نطاق واسع وتمارس تأثيرا مهما، حتى أن احد البرامج الحوارية في تلفزيون تونسي تطرق بالحديث إلى أحد مقالاتنا، وقد توصلنا برسائل عديدة تعلن عن اتفاق كتابها معنا في تحليلنا للوضع التونسي والمصري، من بينها على سبيل المثال رسائل من مناضلين وتنظيمات يسارية من العراق، وتونس ومصر الخ.

أما من الناحية العملية فإنه وبالرغم من أننا ما زلنا منظمة صغيرة الحجم والامتداد الجغرافي، وكون قدرتنا على التأثير العملي في الأحداث (بمعنى قيادتها وتوجيهها) ما يزال ضعيفا، فإننا كنا دائما مشاركين في مختلف النضالات والتحركات والمبادرات. فقد شاركنا، إلى جانب باقي التيارات اليسارية والجمعيات التقدمية، في الوقفات التضامنية مع الثورتين التونسية والمصرية، ونشرنا بيانات في هذا الصدد، وقمنا بتوزيعها، حسب قدراتنا الذاتية، خاصة في الرباط، وفي فاس، وفي تطوان الخ. وقمنا أيضا بتأسيس مجموعة على الفايسبوك من أجل تضامن مغربي مع الثورة التونسية، وقد التحق بها العديد من المناضلين اليساريين.

كما أننا سنكون من بين المشاركين في تظاهرات 20 فبراير، وقد ساهمنا في إنشاء مواقع الكترونية تدعو إلى المشاركة في هذه المحطة، كما قمنا بإصدار بيان في هذا الصدد.

الخميس: 17 فبراير 2011

بيان رابطة العمل الشيوعي حول مظاهرات 20 فبراير

على إثر الدعوة التي وجهها ثلة من الشباب والشابات عبر مواقع التواصل الاجتماعي للتظاهر يوم 20 فبراير، ضد الاستبداد والاستغلال والقهر، وساندتها مجموعة من التيارات السياسية اليسارية والنقابات العمالية والجمعيات التقدمية (والتحقت بها في آخر لحظة بعض التيارات الأصولية)، خرجت جماهير الشعب المغربي، في كل أنحاء المغرب، والصحراء الغربية، بأعداد عظيمة فاقت، في بعض المدن، 50.000 متظاهر، في مظاهرات تشكلت من العمال والشباب المعطل والمهمشين ومن التلاميذ والطلبة، نساء ورجالا، بل وحتى الأطفال.

مرت مظاهرات 20 فبراير في أجواء رائعة من الكفاحية الشعبية، مما بين عظمة الطاقات المختزنة في أعماق الجماهير. وقد كانت رابطة العمل الشيوعي، في كل مواقع تواجدها، تقف جنبا إلى جنب مع أبناء شعبنا الكادح وباقي التيارات اليسارية التقدمية. وقد قدمنا لحد الآن معتقلا في مدينة فاس يوجد في حالة خطيرة بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض له على يد قوات القمع التي هاجمت طلاب/ طالبات جامعة محمد بن عبد الله/ فاس.

أمام هذا المد النضالي العظيم لم يجد النظام الدكتاتوري الملكي القائم إلا تحريك عصابات البلطجية الذين عاثوا تدميرا ونهبا واعتدوا على المتظاهرين بالضرب، تحت أنظار البوليس، وحاولوا تكسير المظاهرات لولا إصرار الجماهير على تحصين أشكالهم الاحتجاجية. كما شهدت بعض المدن قيام بعض الشباب الغاضب بتكسير واجهات كل ما يرمز لهم إلى الاستغلال والقهر والظلم، فأحرقوا بعض سيارات الشرطة والمخافر والأبناك والشركات الكبرى، الخ. وهو الشيء الذي استغلته قوات القمع لتبرير حملة التقتيل والاعتقالات في حق الجماهير، كما استغلتها وسائل الإعلام البرجوازية لشن حملة هجوم مسعورة على المظاهرات.

إننا إذ نعلن إدانتنا لحملة القمع الوحشي ضد أبناء الشعب وللتخريب الهمجي الذي ارتكبته بلطجية النظام وبوليسه السري، وحملات الإرهاب التي شنتها ضد العزل الأبرياء ومحلات صغار التجار، فإننا نعلن تفهمنا لرد فعل الشباب الغاضب ضد سيارات البوليس ومخافر التعذيب ورموز الطغيان والفساد والاستغلال. ونستنكر بشدة حملة وسائل الإعلام البرجوازية على الجماهير التي دافعت عن نفسها ضد القمع الهمجي بالوسائل المتاحة لديها من حجارة وقنينات، الخ. كما نؤكد تبنينا لعنف الجماهير ضد أعدائها، بل وندعو إلى تطويره وتنظيمه في إطار لجان للدفاع الذاتي منتخبة في الأحياء الفقيرة والمصانع والجامعات ومسلحة وتحت رقابة الجماهير، للرد على كل اعتداء من طرف جهاز القمع الملكي وبلطجيته، وحماية الممتلكات العامة والمظاهرات والأحياء!

كما نعلن ما يلي:

- **انخراطنا الفعلي في النضال مع الجماهير والتيارات العمالية اليسارية التقدمية.**
- **نحيي الجماهير الشعبية التي خرجت يوم 20 فبراير للاحتجاج والتظاهر والتعبير عن مطالبها المشروعة.**
- **نحيي استمرار النضالات في مختلف أنحاء البلد (الحسيمة، شفشاون، الرباط، فاس، مراكش، زاكورة...) وفي الصحراء الغربية.**
- **نحيي التيارات اليسارية والجمعيات التقدمية التي انخرطت في معركة شعبنا من أجل إسقاط الاستبداد!**
- **دعوتنا جميع التيارات اليسارية والنقابات العمالية إلى تشكيل جبهة موحدة للنضال ضد قمع الحريات والاعتقالات، الخ.**
- **إدانتنا الشديدة للهجوم القمعي والتقتيل والاعتقالات ضد المتظاهرين والمحتجين في كل مدن المغرب.**
- **نضالنا من أجل محاكمة كل المسؤولين عن قمع الجماهير وترهيبهم.**
- **نضالنا من اجل إطلاق سراح كافة المعتقلين.**
- **عزمنا على ألا تكون هذه المحطة سوى بداية الثورة المغربية من اجل إسقاط نظام الاستغلال والتخلف والدكتاتورية والقمع. وليس مجرد محطة لتصريف غضب الجماهير الكادحة.**
- **تأكيدنا على أن القضاء على الاستبداد والتخلف والبطالة والجوع، رهين بثورة اشتراكية تطيح بدولة البرجوازية وتقيم سلطة العمال.**

الثلاثاء: 22 فبراير 2011

الإصلاح الدستوري لن ينقذ النظام

بعد ثلاثة أسابيع من اندلاع يوم الغضب الأول في المغرب، ألقى الملك محمد السادس خطابا مفاجئا على شاشات التلفزيون. بعث خلاله رسالة يعد فيها بإجراء "إصلاح دستوري."

كان من المفترض أن يكون المغرب استثناء في الشرق الأوسط المضطرب، واحة للاستقرار في ظل حكم "ملك الفقراء" الحكيم والمستنير. فلا حاجة هنا لمظاهرات مثل تلك التي شهدتها تونس أو مصر. ولا حاجة للثورة. ولا حاجة لتغيير النظام. إن التكرار المبالغ فيه لهذه المزاعم في وسائل الإعلام الوطنية والدولية - حول ما أسمي بالاستثناء المغربي- يعكس في واقع الأمر قدرا معينا من القلق داخل الدوائر الحاكمة. فأحيانا يكون النفي العنيد طريقة غير مباشرة للتأكيد.

لماذا على المغرب أن يكون استثناء؟ فالبلد يحبل بنفس العناصر التي أثبتت كونها قاتلة للمستبدين في تونس ومصر. فالمغرب يتميز بأعلى مستويات التفاوت الطبقي في العالم العربي. وبمعدل أمية يبلغ 40٪، وبقهر مذل، واستغلال رأسمالي فاحش، وفساد مستشري، وبطالة دائمة ومتزايدة باستمرار بين خيرة شبابه المتعلمين، وحرية الصحافة محدودة للغاية، وكلها تمثل مواد شديدة القابلية للاشتعال.

كما أن الأزمة العالمية للرأسمالية أيضا لم تستثن المغرب، خاصة في صناعات النسيج والملابس حيث عانى العمال من موجة تسريحات ضخمة. كما أدت المضاربات على المواد الغذائية على الصعيد العالمي إلى زيادات أسعار السلع الأساسية. إن الملكية المطلقة، والأحزاب الحاكمة و"المعارضة" المثيرة للشفقة، تشكل إهانة للذكاء السياسي للشعب.

سبب تفرد المغرب، كما يشرح لنا الخبراء، يتمثل في الشعبية المفترضة للملك ومكانته الدينية كـ "أمير للمؤمنين"، وكونه من أحفاد النبي. حسنا، لقد كان القيصر الروسي نيقولا الثاني أيضا "شعبيا" حتى... توقف عن كونه شعبيا وتمت الإطاحة به. كما أنه كان أيضا على رأس الكنيسة الأرثوذكسية الروسية. لكن هذا الوضع المقدس لم يحمه من الغضب الدنيوي للجماهير. من أهم السمات المميزة للثورات هي أنها لا تتوقف أمام المقدسات والأمور الإلهية.

ليس هناك في تاريخ البلد ما يمكنه أن يفسر لماذا يجب عليه أن ينفصل عن الثورة العربية. لقد عرف المغرب الإضرابات العامة والتمردات العفوية، وانتفاضات الخبز، والأحزاب الثورية والمنظمات الطلابية. وفي السنوات القليلة الماضية اندلعت مواجهات حادة متواصلة في المناطق المنجمية، والجامعات، والمدن المتوسطة الحجم. والتي اتخذت أحيانا شكل تمردات محلية كما هو الحال في سيدي إفني. وقد كشفت الحركة الرائعة والكفاحية لتلاميذ المدارس التي اندلعت ضد الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، في عام 2009، عن الروح الكفاحية الحقيقية للشباب المغربي.

لا وجود لاستثناء مغربي

كيف يمكن للشباب، والطبقة العاملة، والمضطهدين في المغرب ألا يتأثروا بالانتفاضات الثورية لإخوانهم وأخواتهم العرب!صحيح أنهم لا يستطيعون متابعة أخبارها على شاشة التلفزيون المغربي الرسمي، لكنهم يتابعونها عبر قناة الجزيرة! ليس للحديث عن "الاستثناء المغربي" أي قاعدة موضوعية في الواقع. ومع ذلك فإن هذه المزاعم تفضح الخوف الجلي الذي تشعر به الطبقات السائدة. إنها مثل ممارسة سياسية لطرد الأرواح الشريرة. وهم يعرفون أن ما كان يبدو غير ممكن تصوره قبل بضعة أشهر يمكن أن يصبح حقيقة واقعة.

أعلن بعض الشباب المتحمس للثورة المصرية والتونسية بواسطة الفايس بوك عن تشكيل "حركة شباب20 فبراير". هذا هو الشباب نفسه الذي كان يوصف في الماضي بكونه "غير مهتم بالسياسة"، لأنه لا يشارك في الانتخابات. إذا عرفنا حجم التزوير الانتخابي في المغرب، فإن عدم مشاركة ثلثي الناخبين في التصويت هو تعبير عن النضج السياسي أكثر منه تعبير عن اللامبالاة!

كان يوم النضال، الأحد 20 فبراير، أول حركة احتجاج سياسي منسق على الصعيد الوطني يشهده المغرب منذ فترة طويلة جدا. وتقدر تقارير حركة شباب 20 فبراير أن 238.500 شخص تظاهروا في أكثر من 50 مدينة مختلفة. بينما أحصت وزارة الداخلية فقط 37.000 متظاهرا.

هذه هي أرقام نسبة المشاركة في المدن التالية: تطوان: 50.000؛ طنجة: 60.000؛ الرباط: 16.000؛ شفشاون: 7.000؛ الدار البيضاء: 5.000، مراكش: 10.000؛ فاس: 1.000؛ صفرو: 2.000؛ العرائش: 2.000؛ وجدة: 5.000؛ الحسيمة: 50.000، أسفي: 2.000؛ طاطا: 1.000؛ زاكورة: 4.000؛ ورزازات: 400؛ أكادير: 5.000؛ العيون: 1.000.

وكانت أكثر الشعارات ترديدا على نطاق واسع هي: "فلتسقط الديكتاتورية"، و"الشعب يريد تغيير النظام". وقد تلقى يوم النضال هذا دعما أيضا من بعض الأحزاب اليسارية مثل النهج الديمقراطي، والحزب الاشتراكي الموحد، وبعض النقابات مثل الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، وجمعيات المعطلين والجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي تعرضت أمينتها العامة، خديجة رياضي، لهجوم وحشي في المظاهرة بالرباط، مما استدعى نقلها إلى العناية المركزة. وفي بعض المدن انتهت المظاهرات بقيام شباب الأحياء العمالية بمهاجمة رموز القمع مثل المباني الحكومية ومقرات الشرطة، والبنوك وما إلى ذلك. وقد كان القمع شديدا.

والملاحظة المثيرة للاهتمام هي أن نطاق التعبئة كان أكبر بكثير في المدن المتوسطة والصغيرة الحجم مما كان عليه في العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء أو العاصمة السياسية الرباط، ليس فقط من حيث القيمة النسبية، بل أيضا من حيث القيمة المطلقة. وهذه ليست ظاهرة جديدة. فخلال موجة الاحتجاجات ضد ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، قبل بضع سنوات، كانت التعبئة أقوى في المدن الصغيرة أو القرى مما كانت عليه في المراكز الحضرية الكبرى. وكانت قوة التنظيم الذاتي (تنسيقات مناهضة ارتفاع الأسعار) أكبر أيضا في هذه الأماكن.

أحد التفسيرات التي قدمها المناضلون وبعض الباحثين هي أنه في المدن الكبيرة تشكلت شبكة من المنظمات الغير الحكومية والجمعيات الأخرى، وانتشرت منذ صعود حكومة محمد السادس. وهي جمعيات ممولة كليا أو جزئيا من طرف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أو الحكومة، وتعمل كنوع من صمام الأمان الإصلاحي للنظام ضد المبادرة المستقلة للشباب وجماهير المدن. تشتهر المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم باعتبارها أدوات لشراء الشباب الأكثر ثورية وتوجيهه باستمرار نحو قنوات آمنة. وهكذا يمكنها - على الأقل مؤقتا – أن تعمل على تحييد أو تخفيف التمرد السياسي. لكن عاجلا أو آجلا سيتحطم هذا الحاجز. وبصرف النظر عن اختلال التوازن الإقليمي في التعبئة، فإن الشباب لم يتمكن بعد من استقطاب جماهير المدن، والفقراء والبروليتاريا إلى الشوارع. لكن ألم يكن دائما الشباب هم أول من يتحرك؟

لم يعد القمع قادرا على ردع الشباب

كثيرا ما يلعب الشباب دور المحفز لحركة اجتماعية أوسع وأكبر. لكن الأمر يتطلب نهجا واعيا من جانب حركة الشباب لتسخير الطاقات الثورية للطبقة العاملة وفقراء المدن. إن التخطيط للقيام بدعاية مكثفة في الأحياء الشعبية، وأمام المصانع والمدارس الثانوية، باستخدام الوسائل "الكلاسيكية" (مثل الملصقات والمنشورات والنقاشات في الشوارع والتجمعات العامة)، والتخطيط لمرور المظاهرات في الأحياء العمالية والأهم من ذلك رفع المطالب الاجتماعية والاقتصادية للجماهير سيضمن التلاقي الحيوي بين الشباب والعمال.

منذ ذلك اليوم النضالي الناجح، لم تتوقف التحركات. فقد تواصلت الاحتجاجات والاعتصامات، والمناوشات والمظاهرات، دون توقف في العديد من الأماكن، غالبا أيام الأحد لكن أيضا خلال أيام الأسبوع في بعض الأحيان. لقد كانت أصغر من حيث الحجم لكنها كانت كفاحية. كانت كما لو أن الحركة تحاول اختبار جهاز الدولة، بحثا عن نقاط ضعف.

وفي الوقت نفسه تتعلم الحركة جميع أنواع المهارات الجديدة. إنها تزداد نضجا. والجيل الجديد من المناضلين يزداد صلابة بهذه النضالات. إنهم يتخلصون أيضا من الخوف من القمع. هكذا علق الرفاق في رابطة العمل الشيوعي بخصوص اعتقال مناضل من طرف البوليس: «لقد تحدثنا أيضا مع رفيقنا بعد خمس دقائق على إطلاق سراحه، وقال لنا إنهم تعرضوا للضرب المبرح من طرف البوليس، لكنه قال إنه على ما يرام وفي مزاج جيد، وإنه متحمس، كما انه قد تخلص من خوفه من القمع». تشكل هذه النضالات الصغيرة حركات تسخينية ليوم النضال الجديد، الأحد 20 مارس.

كان رد فعل الحكومة والملك حتى الآن، في مواجهة حركة الاحتجاج هذه، هو الغطرسة الوقحة. وقد وصف المتظاهرون بكونهم "عدميون". وكانت الرسالة الرئيسية هي: "لن تجرؤا على تحدينا، يا حثالة المجتمع". وهنا أيضا ليست غطرستهم علامة على الثقة بالنفس، بل على العكس تماما. ولن يؤدي هذا الموقف إلا إلى تأجيج غضب الشباب الثائر. لقد رأينا ذلك في سيرورة الثورات العربية الأخرى. فقمع نضالات يوم 20 فبراير والعديد من النضالات الأخرى الأصغر حجما لم يردع على الإطلاق عزم الشباب على مواصلة الكفاح. عندما لم يعد القمع السافر يؤدي إلى نتيجة فإن هذا النوع من الأنظمة يمكنه اللجوء بالطبع إلى المكر والخداع. إن الخيار المستحيل بالنسبة للنظام بعد الآن هو أن لا يفعل شيئا على أمل أن تنحسر الحركة.

الإصلاحات الوهمية

هذا هو السياق الذي يأتي فيه الخطاب الملكي، يوم 9 مارس. قدم الملك وعودا بإجراء انتخابات برلمانية ديمقراطية "حقيقية"، وباستقلال القضاء، والزيادة في الفصل بين السلطات، والمزيد من الحقوق الديمقراطية والمدنية، وبأن يصبح رئيس الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات رئيسا للوزراء، وما إلى ذلك. كل هذه الوعود ستشرف على تنفيذها لجنة عينها... الملك نفسه! وخلال ثلاثة أشهر ستطرح المقترحات التي تقدمها اللجنة للاستفتاء.

وكما قالت إحدى المدونات، مريم: «لقد تحدث ملك المغرب إلى شعبه. لكنني أتساءل كم من الناس فهموا فعلا ما قاله، وبالنظر إلى أن 40 ٪ من المغاربة لا يستطيعون القراءة أو الكتابة، والأسوأ من ذلك أنهم لا يعرفون حتى ما هو مكتوب في الدستور. أنا شخصيا لم أفهم الكثير مما قاله. وبالنسبة للفقراء، الذين يحتاجون أكثر إلى التغيير، فإن الوعود التي قدمها الملك اليوم لن تحدث أي فارق. كل هذا لا يهم حقا عندما يستمر الملك في تعيين أفراد الأسرة والأصدقاء وزراء، وعندما يتعرض المتظاهرون في الاحتجاجات السلمية للضرب».

وتواصل قائلة: «كان هذا هو الخطاب الثاني الذي ألقاه الملك ويبدو أن الخطب لا تعمل سوى على تشجيع الناس على الاحتجاج أكثر. اعتقد أن الملك يريد أن يلعب بذكاء من خلال "الاستجابة للدعوة من أجل التغيير". يحتوي الدستور على ثلاثة عشر فصلا واحدها "النظام الملكي" لديه 34 مادة، والملك لا يريد تغيير سوى سبعة ؟ دعني أقول فقط إنني أتطلع إلى الخطاب رقم ثلاثة حتى نتمكن من التخلص منه».

مقترحات "الإصلاح الدستوري" تتوافق أيضا مع ما اقترحته الامبريالية على الديكتاتوريين العرب منذ الإطاحة بين علي ومبارك: للبقاء في السلطة وحماية نفسك من الثورة من الأفضل لك أن تتظاهر بتفهم الرغبة في التغيير والانخراط في "الإصلاح".

وقد أدلت مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي برعاية وكالة المخابرات المركزية (www.carnegieendowment.org) بالتعليق التالي حول المغرب، قبل أسابيع قليلة من خطاب الملك :

«لتجنب أي معارضة شعبية، يجب على المغرب الآن إجراء عدد من الإصلاحات نحو مزيد من المشاركة المتوازنة في السلطة. ويجب أن تمتلك السلطة التنفيذية، أي الحكومة، صلاحيات أوسع. ويجب أن يلعب البرلمان تماما دوره الرقابي من خلال مراقبة أعمال الحكومة. وينبغي أن تكون السلطة القضائية غير منحازة وأكثر استقلالية وأن تنأى بنفسها عن السلطتين الأخريتين. على نظام الحكم في المغرب أن يتطور في الاتجاه الصحيح لضمان المزيد من الحقوق ومزيد من المساواة بين المغاربة».

يعطي الدستور في الواقع للملك صلاحيات مطلقة من شأنها أن تجعل الملك الفرنسي لويس الرابع عشر يموت حسدا. كيف يمكن لأي شخص أن يتوهم بأن هذا النظام الدكتاتوري سيصلح نفسه؟ لقد قدم الملك الجديد، عندما بدأ فترة حكمه

قبل أكثر من عشر سنوات، وعودا بالإصلاح السياسي. ماذا حدث لتلك الإصلاحات السابقة؟ لقد توقف معظمها. فالعادات القديمة لا تموت بسهولة. وهذا ما يفسر كيف أن الشك هو رد الفعل الأساسي اتجاه هذه الإصلاحات.

مناورة النظام

جميع الدكتاتوريين يعملون، من حين لآخر، على إعلان ما يسمى بـ "تغييرات" أو "تطهيرات"، كما كان الحال في زمن السلاطين. هدف هذه "الإصلاحات" أن تعطي للنظام استقرار جديدا وفرصة جديدة للحياة. وقد راكم مستشارو الملك على مدى عقود خبرة كبيرة في "تغيير كل شيء من أجل عدم تغيير أي شيء". والحقيقة هي أن النظام لن يتخلى عن السلطة. هذا مستحيل. يجب ألا يتوقع أحد أن الملك الديكتاتور سيقبل على الانتحار. إن هذه حالة كلاسيكية مألوفة حيث يحاول النظام القيام بالإصلاح من أعلى لتجنب حدوث ثورة من تحت. إنه فخ منصوب لأكثر العناصر سذاجة أو انتهازية داخل صفوف المعارضة.

قام البروفيسور البوعزيزي بتعليق على هذا حيث قال: «قد يكون الهدف من هذا الخطاب أيضا أن يكون وسيلة لاسترضاء تلك المدرسة القديمة من المنظمات السياسية، مثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي دعا، في أعقاب مسيرات 20 فبراير (وليس قبلها)، إلى الإصلاح الدستوري. لقد كانت الأحزاب السياسية إيجابية جدا في تقييمها للخطاب. حتى رئيس حزب العدالة والتنمية [الإسلامي] يقول إنه ليس هناك حاجة لمزيد من المظاهرات».

ويمتلك مناضلو ومناضلات رابطة العمل الشيوعي الذين واللائي كانوا في طليعة النضال رؤية واضحة:

«في رأينا ليست "إصلاحات" محمد السادس سوى مناورة من جانب النظام والإمبريالية الفرنسية والأمريكية، لاحتواء الحركة. إنهم يريدون تحييد التيارات والأحزاب الإصلاحية، من قبيل الاتحاد الاشتراكي على سبيل المثال، التي اضطرت، تحت ضغط قواعدها، لدعم حركة 20 فبراير. كما أنهم يريدون خلق انقسام داخل صفوف حركة الشباب، التي هي حركة ليست منظمة تنظيما جيدا وليس لديها منظور واضح. ويهدف هذا التقسيم إلى فصل الشباب الأكثر جذرية عن المعتدلين، على أمل عزل الأولين الذين لم يتوقفوا، والذين سيخرجون يوم 20 مارس.

«إنهم يأملون من خلال ذلك أن يجعل هذا من الأسهل شن القمع ضدهم. وفي خطابه لم ينس الملك أن يذكر بأنه "أمير المؤمنين"، مما يجعله مقدسا ويمنحه صلاحيات كاملة وفقا لإرادة الله.

«وقد عين الملك نفسه عبد اللطيف المنوني الذي سيرأس لجنة الإصلاح الدستوري. وقد كان هذا الرجل هو نفسه عضوا في المجلس الدستوري منذ 1994 (تحت حكم الحسن الثاني) حتى عام 2008. وقد كان دائما مدافعا شرسا عن الملكية المطلقة. ونريد أن نضيف أن هذا "الإصلاح الدستوري" سيتم عرضه على"استفتاء شعبي"، وهو ما يعني، حسب التقاليد المغربية، أن النتيجة معروفة سلفا... سوف تتم الموافقة عليه بالتأكيد من طرف 99,9٪ من الناخبين...

«والأهم من ذلك هو أنه تبين لنا من خلال مناقشاتنا مع بعض الشباب من حركة 20 فبراير، ومن خلال وسائل الإعلام، أن الغالبية العظمى من الشباب لا تولي أي اهتمام لهذه "الإصلاحات" وهم أكثر تصميما من أي وقت مضى على التنظيم والإعداد لـ 20 مارس.»

لن يكون التأثير الفوري للخطاب الملكي هو ثلم عزم الشباب، بل العكس تماما. سوف يشجعهم على التعبئة بقوة أكبر من أي وقت مضى ليوم الاحتجاج.

تفكيك الدولة القمعية!

المثير للاهتمام هو أن الملك لم يقل كلمة عن الفساد في خطابه القصير. إن القضاء على هذا الوباء يأتي على رأس قائمة مطالب الحركة. ليس الفساد في ظل الرأسمالية مجرد أحد أعراض الانحلال الأخلاقي أو النفاق. إنه يساهم في أشكاله المختلفة في تحريك آليات السلطة. إن الغموض والفساد هي عناصر حيوية في عمل جهاز الدولة الرأسمالي. إنها لا تمثل انحرافا أو خللا وظيفيا للدولة الرأسمالية، بل هي ضرورة موضوعية. إن أجهزة الدولة متمرسة في أعمال الإذلال والابتزاز، وممارسات الفساد على نطاق ضيق وواسع، لأنها جميعها تخدم مصالح الرأسماليين الكبار والصغار، الوطنيين والأجانب.

لدى الملك سيطرة شخصية قوية للغاية على أهم أجهزة الدولة. وهي سيطرة مكفولة بقوة بالدستور. إن هذه الهيمنة تخدم مصالحه الاقتصادية. فالدولة تتشابك بل تنصهر تقريبا مع المصالح الرأسمالية لمحمد السادس. يقف الملك وعائلته في مركز الرأسمالية المغربية. وبفضل التحام الشركة الاستعمارية القديمة أومنيوم شمال إفريقيا (Omnium Nord Africain) مع الشركة الوطنية للاستثمار (Société d'Investissement Nationale) يكون محمد السادس رئيسا لهولدينغ ضخم.

وهكذا فإن "ملك الفقراء"، كما كان يطلق عليه في بداية سنوات حكمه، هو أكبر صناعي، وأكبر مصرفي، وأكبر ملاك للأراضي في البلد (الذي يشكل "حديقته الشخصية" كما يحب المغاربة أن يقولوا). يمتلك الهولدينغ التابع له 60٪ من أسهم بورصة الدار البيضاء، التي تعتبر ثاني أكبر مركز مالي في أفريقيا بعد جوهانسبرغ.

إلا أن مخالب مصالح الملك الاقتصادية، مع ذلك، لا تقتصر على القطاعات الاقتصادية الشرعية. إذ من المعروف لدى العموم أن لديه ارتباطات مع مختلف شبكات الجريمة المنظمة، وخاصة مع مافيا المخدرات في الشمال. كما نجد أيضا نحو 50 عائلة، ترتبط ارتباطا وثيقا بالملك المستبد، هي من تشكل الطبقة الحاكمة في المغرب. جميعهم يستفيدون من قربهم من القصر.

هذه الدولة الرأسمالية لا يمكن إصلاحها. يجب الإطاحة بها وتفكيكها. ليس هناك أي لجنة، ولا تفاوض، ولا استفتاء يمكنه أن يجلب الديمقراطية الكاملة التي يريدها الشباب والجماهير في المغرب. لذا دعونا لا ننخدع بالمناورات في القمة. لقد بدأ النضال للتو. إننا نطالب بالديمقراطية الكاملة، بدون الملوك والأمراء، والبيروقراطيين والخبراء والرأسماليين. وبدل "اللجنة" نريد جمعية تأسيسية. دعوا الشعب يضع دستورا جديدا! بالطبع لا يمكننا الوثوق في هذا النظام لتنظيم انتخابات الجمعية التأسيسية. يتعين علينا أن ندعو إليها بأنفسنا! ولذلك فإنه علينا تنظيم وانتخاب مجالس شعبية محلية وإقليمية.

يجب أن يمضي النضال قدما. إن شعارنا هو: ثورة حتى النصر!

- نحن لسنا مغفلين! لا ثقة في إصلاحات النظام! لا تعاون مع الهيئة الملكية!
- لا يمكننا الاعتماد إلا على تنظيمنا وتعبئتنا!
- من اجل التعبئة الشاملة ليوم 20 مارس! من أجل وحدة الشباب والعمال!
- من اجل التضامن ضد قمع الشباب!
- فلتسقط الديكتاتورية!
- من أجل الانتخاب الفوري للجمعية التأسيسية!
- يجب أن تتم الدعوة إلى هذه الجمعية من قبل اللجان الثورية الديمقراطية المنتخبة في الأحياء العمالية والمدارس والمصانع والجامعات!
- كل السلطة للعمال والفلاحين الفقراء!

الثلاثاء: 15 مارس 2011

شهادة مناضل حول الاعتقال والتعذيب الذي تعرض له أثناء مشاركته في مظاهرات 20 فبراير

على إثر قيام الجماهير الشعبية في المغرب، يوم 20 فبراير، بالخروج إلى الشوارع للاحتجاج ضد الاستبداد والقهر، في مختلف أنحاء الوطن والصحراء الغربية، نظم جهاز القمع الملكي بمختلف أنواعه حملة قمع وحشية استعمل فيها المروحيات والعصي والغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والحي، والدهس بسيارات الشرطة، الخ. كما شن حملة من الاعتقالات العشوائية واقتحام البيوت ونهب الممتلكات.

وقد تواصلت حملة القمع الهمجي هذه طيلة يومين متواصلين مما أدى إلى سقوط تسعة شهداء على الأقل. كما أسفرت عن جرح واعتقال عدد غير محدد من المحتجين/ المحتجات.

وباعتبارنا، نحن رابطة العمل الشيوعي، تيارا مناضلا إلى جانب شعبنا، تعرضت مناضلاتنا ومناضلونا لقسط وافر من القمع والمطاردات والمضايقات. وفي هذا السياق تعرض أحد مناضلينا الرفيق منصف عزوزي، الطالب في كلية الآداب، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، إلى الاختطاف، يوم 21 فبراير، ولم نعرف الوجهة التي اقتيد إليها، لنكتشف لاحقا وجوده بالمركز الاستشفائي الجامعي بفاس، بعد أن تعرض لتعذيب وحشي تسبب له في كسر في الرجل وتهتك الطحال، خضع على إثرها لعملية جراحية. ونورد هنا شهادته حول الظروف التي تم اعتقاله فيها والتعذيب الهمجي الذي مورس عليه

بعد مشاركتي في تظاهرة يوم الغضب 20 فبراير 2011 التي دعا إلى تنظيمها مجموعة من الشباب عن طريق موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، والتي كانت ناجحة بكل المقاييس، - كان لنا أنا ورفاقي شرف النزول ذلك اليوم إلى ساحة فلورنسا وسط تطويق قمعي واستخباراتي لكل الأحياء المجاورة للجامعة، ودلك في ساعة مبكرة (08:30) صباحا حيث جسدنا الوقفة بكل روح نضالية وانطلقنا في مسيرة جابت أهم الأحياء في مدينة فاس ابتداء من فلورنسا مرورا بكل من الأحياء التالية: الأطلس، سيدي إبراهيم، الليدو، جامعة ضهر المهراز، عوينات الحجاج، النرجس، مونفلوري؟، مرددين شعارات تطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية، وشعارات ثورية تطالب بإسقاط النظام.

في تلك الأثناء كانت هناك مباراة في كرة القدم بين فريقي المغرب الفاسي وشباب المسيرة في ملعب طريق صفرو، تم إخراج الجمهور الكروي من الملعب عن طريق العنف من طرف القمع مما فجر مشاعر الغضب بين هؤلاء الشباب، بسبب التنكيل والإذلال الذي تعرضوا له على يد قوات البوليس، إضافة إلى سنوات من القهر والبطالة والتهميش، فاندلعت أعمال العنف والشغب، بتكسير واجهات العمارات والمقاهي والوكالات البنكية، بالرغم من محاولة الطلاب التدخل لثنيهم عن ذلك، وهو ما كانت قوات البوليس تدفع إليه وتنتظره لكي تبرر تدخلها ضد هذه الحركة الجماهيرية الأولى في نوعها بالمغرب من ناحية الكم والانتشار الوطني، فلم تقف الآلة القمعية مكتوفة الأيدي، وبالضبط على الساعة الخامسة مساء تدخلت قوات القمع ضد المتظاهرين بحي الأطلس، لكنها ووجهت بشجاعة من طرف أبناء الشعب والطلبة المشاركين في هذه التظاهرة حيث استمرت هذه المواجهات إلى حدود الساعة الثانية بعد منتصف الليل، مكبدة خسائر فادحة للآلة القمعية سواء على مستوى العتاد (السيارات، الواقيات....) أو في صفوف قوى القمع، حيث شاهدنا سقوطهم تباعا الواحد بعد الآخر.بعد أن دخلت المواجهات إلى الحي الصفيحي الليدو المجاور للجامعة، كانت ترد أخبار من هنا وهناك تؤكد اندلاع عدة مواجهات في كل من عوينات الحجاج وحي بنسودة، وبندباب، أكبر الأحياء الشعبية في مدينة فاس.

الاعتقال والتعذيب

في اليوم الموالي أي يوم 21 فبراير 2011، كان الصباح هادئا أو إن صح التعبير الهدوء الذي يسبق العاصفة وهذا بالفعل ما تبين اذ بعد بضع ساعات فقط وبالضبط في الثانية بعد الزوال أفرزت مواجهة أخرى على مستوى حي الليدو بعد خروج الطلبة بمعية الجماهير الشعبية من أبناء الأحياء المجاورة – في ظل إنزال قمعي وعسكرة كبيرة لمحيط الجامعة - في تظاهرة للمطالبة برفع الحصار المفروض على حي بنسودة الذي يعاني ويلات القمع والذي استعملت فيه القنابل المسيلة للدموع بكل أنواعها إلا إن الجماهير الشعبية كانت في الموعد وكبدت أجهزة القمع خسائر لم تكن تتوقعها واستمرت هذه المواجهات إلى حدود منتصف الليل.

كنا في قلب هذه المواجهات وقدمنا فيها تضحيات يشهد لنا بها حتى الخصوم السياسيين، فبعد أن تكبدت قوى القمع أشد الخسائر والهزائم، دخلت في تكتيك جديد هو محاولة استمالة المتظاهرين إلى الاقتراب نحوها على أمل أن تحاصرنا من الخلف وهذا بالضبط ما وقع، والذي لم نكن نحسب له أي حساب في ظل غياب لجان للدفاع الذاتي مشكلة ولها من يراقبها ويوجهها، تدخل الدرك الملكي من الخلف- بعد أن دخل جزء منه إلى الجامعة وعاث فيها فسادا- وقام بمحاصرتنا ليتدخل بعد هذا القمع بكل أشكاله السرية والعلنية بعنف وحشي مما أسفر عن اعتقال حوالي 92 طالبا والعديد من الجرحى والمعطوبين.

كان لي شرف أن أكون مع رفاقي في هذه التظاهرات وفي هذه المسيرات وفي كل أشكال المواجهات إيمانا مني أن على المناضل الثوري التواجد مع الجماهير وإلى جانبها بل في مقدمتها إن أمكن ذلك، وإيمانا مني أن على كل ماركسي أن يمتلك حقلا للعمل وان يساهم في تأطير هذه الاحتجاجات والدفع بها نحو غايتها الأخيرة. كان لي شرف أن احمل لقب معتقل سياسي و معطوب من بين معطوبي حركة 20 فبراير.

كانت الساعة تشير إلى 19:30 مساء، كنت واحد رفاقي في ملتقى طرق حي الليدو حيث المتاريس والنار غير بعيد عن صفوف قوات القمع وقد كنا حينها في ما يمكن تسميته باستراحة المحارب، وبالضبط كنا نناقش إمكانية تدخل القمع من الخلف أو من طريق "مانيدرا" وفي هذا الوقت بالضبط سمعنا صفيرا "حالة استنفار" والمتظاهرون يصيحون "اهرب الرفيق اهرب اهرب...". كانت في يدي حجرة اتجهت إلى وسط ملتقى الطرق "الرومبوان" وألقيت بها في اتجاه قوات القمع المتجهة نحونا، واتجهت نحو "ممنوع الدخول" إلا أنني تفاجأت بسيارات القمع تحاصرنا من الخلف وبعضها الأخر يستهـــدف

المتظاهرين الفارين، فلم يبقى أمامي إلا مسجد الصحراء اتجهت صوب بابه الأمامية على أمل أن أتمكن من الهروب من خلال ساحته في اتجاه الباب الخلفي الذي يؤدي إلى حي الشهداء، إلا أن القمع كان في الموعد فقبل الوصول إلى الباب الخلفية حتى تدخل في حقي احد رجال القمع وامسكني من الخلف: في أول الأمر ظننت انه احد الطلبة يزاحمني من اجل الهروب أولا. إلا أنني بعد أن أدرت وجهي إلى الخلف تفاجأت به احد رجال القمع من صفوف قوات التدخل السريع الخاص بالشرطة أو ما يسمى اختصارا بالسيمي. حاولت الإفلات منه إلا أن قبضته كانت من حديد وكنت امثل له أول هدف وفي متناول اليد، لم اعرف إلى حد الآن كيف أسقطني أرضا، لتبدأ الهراوات تتساقط على رأسي تباعا الواحدة تلو الأخرى بعد انضمام الآخرين إليه، كان الضرب في أول الأمر على مستوى الرأس، مما يعني أنهم كانوا يريدون بكل بساطة قتلي، وكنت أحاول صد كل هذه الضربات بيدي وهذا ما تم بالفعل وبعد كل هذا الصمود الذي أبديته، سمعت احدهم يقول "انتقل لقدميه، كسره كسره" لينتقل الضرب إلى أقدامي لاحظت خلالها أن احدهم كان بزي مدني يقوم بضربي بهراوة تستعمل كقبضة للفأس يضربني حتى تكسرت على قدمي اليمنى، والآخرون يضربون وهم يصيحون "نحن أبناء الخيرية!، نحن أبناء الخيرية!....الخ" لم تشفع توسلاتي لهم فقد كانوا مثل المجانين أقول "الشاف الشاف" ويرد احدهم " آنت هو الشاف يا ولد القحبة" بعد كل هذا الضرب الذي تعرضت له أحسست بألم شديد عل مستوى ساقي اليسرى التي تأكد لي فيما بعد أنها كسرت وأنزلت يدي من على رأسي ليبدأ فصل جديد من العنف والتنكيل والضرب على مستوى الرأس والبطن والظهر مع كل ضربة هراوة كنت افقد الوعي لأستعيده مع الضربة التالية وبعد أن تأكدوا أني لا استطيع الحراك بدؤوا بالركل والرفس على مستوى البطن والأضلع والرفس على مستوى الوجه.

أخيرا تدخل احدهم وهو يصيح "باركا عليه باركا عليه هاأنتما غتقتلوه هانتما غتقتلوه" إلا أن هؤلاء الهمج لم يستمعوا لطلبات زميلهم فقد كانوا في نوبة سعار من الصعب الخروج منها، فدخل وسطهم وحملني من بين أيديهم مبعدا إياي عنهم وهو يقول "هيا لأرسلك إلى الإسعاف"، إلا أن قوات القمع لا زالت لم تشفي غليلها بعد من ضربي فهم لازالوا يضربوني ويقولون "أجي ياولد القحبة طيح السروال، طيح السروال الزامل" أخدني هذا الذي أخرجني من بين مخالب الموت إلى احد سيارات القمع الخاصة بالاعتقال لأجد فيها 4 أو 5 طلبة معتقلين وهم في حالة صحية جد متدهورة من جراء العنف الوحشي الذي تعرضوا له، تم تقيدي مع احد الطلاب، لم أكن أنذاك قادرا على التمييز نظرا للضرب الذي تعرضت له على مستوى الرأس والأرجل والأضلع كما كنت أعاني كذلك من ضيق في التنفس من جراء الركل الذي تعرضت له على مستوى الصدر، بعد وقت وجيز جاء الجلادون بطالبين اثنين وهم كذلك في حالة جد مأساوية حيث تم تقييد احدهم مع يدي المتبقية بدون تقييد والأخر مع احد الطلاب الآخرين وصاحوا فينا "وإياكم أولاد القحاب أن يجلس أحدكم على المقاعد"، جاء احد رجال القمع واخذ قنينة الماء وأفرغها على الأرض حتى بقي منها بعض القطرات وبدأ يرشنا بها.

تحركت "الصطافيط" في اتجاه ولاية القمع ونحن على متنها سبع طلاب وثلاث عناصر القمع، كنت في هذا الوقت أعاني من ألام شديدة في القلب والصدر وضيق كبير في التنفس، حتى في الصطافيط لم نسلم من بطش رجال القمع فقد كان نصيب الطلبة من الضرب في السيارة الكثير، أنا شخصيا تم ضربي على الأضلع اليسرى بهراوة الفأس العديد من المرات وكأنه يدق شيئا بالمهراز.

عند وصولنا إلى ولاية القمع أدخلونا من الباب الرئيسية التي في قبالة الشارع العام، كانت الساعة تشير إلى حوالي 20:15 مساء كنت لا أرى جيدا من كثرة الضرب الذي تلقيته على رأسي، عند دخولنا إلى بهو الولاية مكثنا بها مابين 10 إلى 15 دقيقة، وأعادونا إلى الصطافيط ونحن نجهل الوجهة التي سيقودوننا إليها، ليتضح فيما بعد أنهم ذاهبون بنا إلى مستشفى الغساني لتلقي الإسعافات الأولية. ماهي هذه الإسعافات؟ هي "صب الدوا الحمر" على رؤوسنا ثم أعادونا إلى مقر ولاية القمع الطبقي؟، صعدنا سلالم الولاية تحت سب وشتم الجلادين وتحرشهم الجنسي بنا عن طريق إدخال أيديهم في مؤخراتنا أو إدخال الهراوات، أدخلونا إلى احد المكاتب وكأنهم أدخلونا إلى ثلاجة، كان الجو جد بارد أجلسونا بالركل على الأرض وبدؤوا بالبصق علينا وتهديدنا وتصويرنا بالهواتف النقالة، ونطق احدهم "أولاد القحبة مابغيتوش ديروا عقلكم مبغيتوش تشبعوا خبز بغيتو ديرو بحال مصر نتما كاتاكلو ب 20 ريال، مصر ياولاد القحاب كيشدوا الصف على الخبز....." وأضاف "دابا تمشيوا تغرقوا في الحباسات والله لكنتوا غير ب 19 عام ديال الحبس" و"هودوا لعين قادوس، وجيبوا رأسكم تما والله حتى يح..... الشمكارة" والآخرون يصورونا ويبصقون علينا وكأننا خنازير تم قنصها بعد رحلة صيد. ونطق أخر "هدوا هما اللي كايكلوا رمضان شوف هدا واش مكايكولش رمضان؟؟ ".

ليبدأ مسلسل التحقيق جاء الأول: اسمك؟ اسم أبيك؟ اسم أمك؟ تاريخ ومكان الازدياد؟ العنوان؟ المهنة؟.....؟؟؟؟ ما أن انتهى هذا حتى جاء ثمان محققين آخرون يكررون نفس الأسئلة وفي كل مرة يدخلون فوجا من الطلبة المعتقلين عشرات تلو العشرات، كنا نؤازر بعضا بالرغم من أننا لا نعرف بعضنا جيدا.

ألم شديد في جميع الأطراف قدمي اليسرى مكسرة يدي منتفخة ورأسي مهشم، وألم شديد في صدري والجهة اليسرى من جسدي استمرت على هذه الحالة إلى حدود منتصف الليل، وفي كل مرة يدخلون طلبة معتقلين جدد كنت أتفحصهم لأرى إن كان بينهم احد رفاقي، طالبت مرات عديدة بالماء، فكان يجيبني احدهم "موت دين موك موت عندك جوج قلوب" وبعد إصراري على طلب الشرب أتاني بقنينة ماء شربت وشرب كل الطلبة الدين كانوا معي، ما أن اشرب إلا ويزيد عطشي اشرب وأعيد الشرب مرات متتالية، وبين لحظة وأخرى أحس بالغثيان، حتى تقيأت أنداك بدأت الآلام كثيرا أكثر من السابق، وبدأت أصيح بأعلى صوتي، فما كان منهم إلا أن اتصلوا بسيارة الإسعاف جاء احدهم وقال لي "نوض، تكعد " أجبته أني غير قادر، ثم أضاف "نوض ادا بغيتي تخرج من هنا" وقفت على قدمي بصعوبة بالغة وترجلت إلى أن وصلت إلى احد المقاعد الخشبية المخصصة للانتظار ثم سقطت عليها من شدة التعب لم تكن المسافة تتجاوز عشرة أمتار جاء أخر وقال "تحرك راه جات الإسعاف" أجبته أني غير قادر على المشي فما كان منه إلا أن حملني على ظهره.

أدخلني عمال الوقاية المدنية إلى سيارة الإسعاف وسألني احدهم بماذا تحس فأجبته بضيق في التنفس، أعطاني أنابيب الأكسجين، كان معي في سيارة الإسعاف طالبين هما كذلك كانت حالتهم حرجة، بعد وصولنا إلى المركز ألاستشفائي الجامعي الحسن الثاني أدخلوني مباشرة إلى المستعجلات ما أن رأتني الطبيبة حتى أمرت بإدخالي إلى السكانير؟، بعد إخراجي من السكانير قالوا لي انه من الضروري إجراء العملية بسبب تهتك في الطحال و"انفجار لما يسمى بالمرارة"، أدخلوني غرفة العمليات، لم أفق إلا في حدود الساعة 14:30 من زوال اليوم التالي.

ابتداء من اليوم الثاني في المستشفى بدأت الزيارات من طرف العائلة والأصدقاء والرفاق، تقرر وضعي تحت المراقبة الطبية في غرفة الإنعاش لمدة 8 أيام لمراقبة مدى إمكانية جمع الطحال من عدمه، وبعد هذه الأيام في غرفة الإنعاش تم إنزالي إلى احد الغرف التي تسمى بغرفة الخدمة.

كما سبق وان قلت كان لي شرف الاعتقال والتعرض للتعذيب من طرف الجلادين، كان لي شرف أن أكون مع أبناء شعبي المطالب بالتغيير في ظل نظام رأسمالي يعيش على سحقنا، وخير خلاصة خرجت بها من هذه المحنة هو أن الاعتقال أو الضرب أو التعذيب ليس سوى ذرة من التضحية التي يجب أن تقدم في سبيل هذا الشعب الذي يرزح تحت نيران وسوط الجلادين، عدت بصحة جيدة وإصرار كبير على مواصلة النضال من اجل الغد المشرق للإنسانية.

وخير ما أختم به شهادتي هو ما قاله الرفيق تروتسكي:

«لو أنني كنت أحد الأجرام السماوية لكنت سأطل بلامبالاة مطلقة على كرة الغبار والقذارة البائسة هذه... كنت سأشرق على الطيب والشرير على السواء... لكنني إنسان. إن تاريخ العالم، الذي لا يبدو بالنسبة إليك أيها المهتم الهادئ بالعلم، بالنسبة إليك يا حافظ كتب الأبدية، إلا فترة مهملة في ميزان العصور، يشكل بالنسبة إلي كل شيء! طالما أنا أتنفس، سأظل أناضل من أجل المستقبل، ذلك المستقبل المضيء حيث سيصبح الإنسان، القوي والجميل، سيد مجرى تاريخه وسيوجهه نحو أفق الجمال والفرح والسعادة الرحب...!»

التفجير الإرهابي في مراكش : من المستفيد من الجريمة؟

يوم الخميس: 28 أبريل 2011، قتل 16 شخصا في انفجار قنبلة في المركز التاريخي لمدينة مراكش . معظم الذين قتلوا كانوا جالسين في مقهى يطل على ساحة جامع الفنا بمراكش، وهو المكان الذي عادة ما يكون مكتظا بالسياح الأجانب .

قليلة هي الأماكن التي يمكنها أن تكون أكثر رمزية من هذه الساحة التي يتم الترويج لها في جميع أنحاء العالم من قبل وزارة السياحة المغربية . ومعظم الضحايا هم من الأجانب.

يبدو أن الهجوم الإرهابي تم تنفيذه من طرف شخص واحد أو اثنين. وهذا أول هجوم إرهابي منذ تفجيرات 16 ماي 2003، التي قتل خلالها 43 شخصا في الدار البيضاء. وحتى الآن لم تعلن أي جهة رسميا مسؤوليتها عن الهجوم. سنة 2003 نفذ الهجوم من قبل 12 عضوا في شبكة إرهابية إسلامية مرتبطة بالقاعدة.

وقد استغلت الحكومة تلك الجريمة الوحشية، التي شهدها المغرب قبل ثماني سنوات، لوقف الإصلاحات الديمقراطية الخجولة التي أعلنها الملك الجديد عندما جاء إلى السلطة.

وشكل الهجوم بداية حملة شاملة ضد جميع النشطاء الإسلاميين، وتم الشروع في تفكيك شبكات إرهابية حقيقية أو وهمية. والأهم من ذلك هو أنه كان ذريعة للحد من الحقوق والحريات الديمقراطية، وتهديد حرية الصحافة وغيرها. واستخدم النظام مشاعر الاشمئزاز الشعبي العام ضد الهجوم الإرهابي لتوحيد كل المواطنين حوله باسم الوحدة الوطنية، وبالتالي تعزيز شرعيته، مؤقتا على الأقل، وبرر زيادة القمع ضد الاحتجاجات الاجتماعية التي وسمت على الفور بكونها "إرهابا".

سياق ثوري

يختلف السياق السياسي الإقليمي والوطني الذي حدث فيه هذا الهجوم تماما عن نظيره قبل ثماني سنوات. المغرب الآن يعيش موجة غير مسبوقة من الاحتجاجات السياسية على الصعيد الوطني للمطالبة بوضع حد للنظام المستبد. الشباب مسيّسون إلى حد كبير، ويشهد الصراع الطبقي عودة إلى الحياة في بعض القطاعات (مثل التعليم).

تشهد المنطقة موجة من الأحداث الثورية التي أدت بالفعل إلى سقوط دكتاتورين في تونس ومصر. وقد بلغت الأيام الوطنية للاحتجاجات ذروتها الأسبوع الماضي، الأحد 24 أبريل، في مظاهرات نظمت في أزيد من 100 مدينة وقرية في جميع أنحاء البلاد.

الحركة لا تزال تمتد وقد رفضت مناورات الملك، الذي وعد بإجراء 'إصلاح دستوري'. وبالرغم من النفي الرسمي ، فإن النظام يفهم بوضوح احتمال أن تؤدي هذه التحركات إلى الإطاحة به هو أيضا ، كما حدث في بلدان أخرى في الشرق الأوسط ، وهو يقاوم ذلك.

قال "خبراء أمنيون" إن انفجار يوم أمس ينسجم مع محاولات المتشددين الإسلاميين 'السابقة – والتي أحبطت الأجهزة الأمنية اغلبها- والهادفة إلى تقويض نظام الحكم في المغرب من خلال استهداف قطاع السياحة.

صرحت آنا موريسون أن: "معظم المؤامرات السابقة تم الكشف عنها في مراحلها المبكرة لأن السلطات المغربية تمتلك شبكة فعالة للغاية من المخبرين وصولا إلى مستوى الشارع ".

وأضافت: "ومع ذلك، فإن تكرار المؤامرات... يعني أنه من المرجح أن تفلت بضعة محاولات من الشبكة".

وفي الأسبوع الماضي، ظهر رجال، يدّعون أنهم أعضاء في جناح القاعدة في شمال إفريقيا على شريط فيديو بث على موقع يوتيوب، يهددون بمهاجمة المصالح المغربية.

وقال متحدث ملثم، عرف نفسه باسم أبو عبد الرحمن، إن الهجمات المخطط لها ستكون انتقاما لاعتقال إسلاميين من قبل السلطات المغربية. (المصدر: رويترز).

إستراتيجية التوتر

قال وزير الاتصال خالد الناصري لوسائل الإعلام إن المغرب يواجه الآن نفس التهديدات التي واجهها خلال شهر ماي 2003، وسوف يتفاعل معها بحرص. إن الرسالة واضحة!

لماذا لم يحدث أي هجوم منذ ثماني سنوات، والآن فقط تنفجر قنبلة لتقتل سياحا ومغاربة، في منطقة تعتبر على الأرجح واحدة من أكثر المناطق حماية في المغرب؟ لماذا يحدث هذا الآن في خضم أكبر تحد يواجهه النظام السياسي من قبل حركة الشباب الثوري؟ العديد من الناشطين في حركة الشباب 20 فبراير يوجهون أصابع الاتهام إلى النظام.

تتزايد الشكوك حول أن الأجهزة الأمنية قد تكون سمحت عمدا لخلية إرهابية أن تنفذ من خلال شبكتها . أو يمكنها أن تكون تلاعبت ببعض الشباب الإسلامي لتفجير الساحة السياحية. يشبه هذا "إستراتيجية التوتر" الشهيرة التي استخدمتها البرجوازية الايطالية بين سنوات 1964 و1980.

من خلال سلسلة الهجمات الإرهابية المدعومة من قبل الأجهزة السرية تريد الدولة خلق مناخ من العنف السياسي الذي سيبرر مزيدا من القمع والنظام الاستبدادي. إذا طرحت السؤال: "من المستفيد من الجريمة؟"، فستجد في غالب الأحيان مرتكب الجريمة. ومن الواضح أن هذا الهجوم يفيد مصالح النظام المغربي المحاصر.

بعد أسابيع من شبه غياب لقمع الاحتجاجات، نشرت تقارير يوم أمس على صفحات الفيس بوك عن شن قمع بوليسي وحشي في تطوان ومكناس.

التتمة في الصفحة: 13

بيان رابطة العمل الشيوعي حول التفجير الإرهابي بمراكش

شهدت مدينة مراكش يوم الخميس الماضي 28 ابريل 2011، تفجيرات إرهابية، في مقهى بساحة جامع الفنا، ذهب ضحيتها حسب المعطيات المتوفرة 16 عشر قتيلا من جنسيات مختلفة إضافة إلى عدد كبير من الجرحى.

أمام هذا الحادث المروع نتقدم نحن رابطة العمل الشيوعي لأسر الضحايا والشعوب التي ينتمون إليها وإلى الشعب المغربي بأحر التعازي والمواساة ونستنكر بشدة هذا العمل الإجرامي الحقير أيا كانت الجهة التي خططت ونظمت ونفذت.

يأتي هذا العمل الإجرامي في سياق ظرفية تتسم بنهوض نضالي ثوري عظيم للعمال والشباب هدفه إسقاط الاستبداد، مما يجعله يتأطر ضمن الهجوم الرجعي الذي يشنه المعسكر المعادي للثورة من أجل بث الرعب والفوضى لكبح المد الثوري.

إن المستفيد الأول من هذه العمل الإرهابي هو جهاز القمع. وسوف تستعمل الطبقة السائدة وجهاز دولتها هذا الهجوم ذريعة لشن حملة من القمع الوحشي ضد جميع الحركات الاحتجاجية وعلى رأسها نضالات الطبقة العاملة وشباب عشرين فبراير، وهو ما بدأت ملامحه تظهر منذ الآن.

وعليه فإننا نحمل المسؤولية بالدرجة الأولى للطبقة السائدة وجهاز دولتها، التي لا نستبعد أن تكون هي من خططت لهذا الهجوم الإرهابي ونفذته، أو، على الأقل، سهلت مهمة من خططوا له ونفذوه بسبب تلاقي مصالحهما.

تزعم وزارة الداخلية أنها بصدد التحقيق في الجريمة للكشف عن المتورطين فيها، لكننا لا نثق في أجهزة الدولة الفاسدة، المسؤولة الأولى عن الاختطافات والتقتيل في حق المتظاهرين والتعذيب ومختلف الجرائم، والتي ما يزال على رأسها جلادون مجرمون متهمون بارتكاب جرائم فضيعة في حق الشعب المغربي ومناضلاته ومناضليه. إننا ندعو إلى تشكيل لجان تقصي من الأحزاب العمالية والنقابات والجمعيات الحقوقية التقدمية وممثلين عن أسر الضحايا والشباب الثوري، توضع تحت تصرفها كل الإمكانيات الضرورية لمباشرة التحقيق ومراقبة سيره، حتى يتم الكشف عن كل من تورط في هذه العملية ومحاكمته.

أيها العمال والشباب الثوري فلنجعل من دماء هؤلاء الأبرياء التي أريقت ظلما حافزا لمواصلة النضال من أجل إسقاط النظام الإرهابي القائم الذي طالما قتل وجرح وشرد، فهي الطريقة الوحيدة للقضاء على الإرهاب من جذوره.

الجمعة: 29 أبريل 2011

الطبقة الوسطى، القمع والموقف من اللاعنف

يوم الأحد 22 ماي 2011، نظم شباب حركة 20 فبراير وجماهير الشعب الكادح مسيرات ووقفات احتجاجية في أزيد من 100 مدينة وقرية، شهدت مشاركة عدد كبير جدا من المتظاهرات والمتظاهرين[1]، وهو ما شكل صفعة مدوية لكل من يقولون بـ" الاستثناء المغربي"، والذين يراهنون على تراجع مد الموجة الثورية في المغرب.

القمع

وكما كان متوقعا تعرضت أغلب تلك المظاهرات لقمع وحشي بكل معاني الكلمة، خاصة في المدن الكبرى: طنجة وشفشاون وتطوان والرباط وفاس والبيضاء والمحمدية وأكادير وطانطان، الخ. استعملت قوات القمع كل وسائل القمع من عصي وغازات مسيلة للدموع، بل وحتى الرصاص المطاطي، في طنجة حيث تتوارد أخبار عن سقوط قتيل واحد على الأقل. كما لجأت إلى منع إسعاف الجرحى إلى المستشفيات، واعتقالهم من داخلها!

وكان المبرر الذي قدمته الدولة لهذه الوحشية هو وجود قوى تحاول "استغلال" الحركة و"الركوب عليها"، هي حزب النهج الديمقراطي، اليساري، والسلفيين والعدل والإحسان، الأصوليان. بينما الهدف هو محاولة رسم خطوط حمراء للحركة بالنظر إلى كونها بدأت تتوجه نحو الأحياء العمالية وتتجذر في شعاراتها، وإجهاضها لتوفير الهدوء اللازم لتمرير الدستور الممنوح وتنظيم الانتخابات ومنعها من التطور لتصبح نقطة استقطاب لفئات اجتماعية أخرى.

هل يمكن الجلوس طويلا فوق الحراب؟

يريد النظام القائم من وراء لجوءه إلى القمع المكثف والوحشي للمسيرات والمظاهرات، أن ينشر الرعب في نفوس المحتجين/ات، ويجعلهم يترددون في العودة إلى الشوارع والتظاهر، ويبين أنه ما يزال المسيطر الفعلي على الوضع.

وبالنظر إلى حجم الإنزالات القمعية ووحشية التدخل، وطبيعة الإصابات التي تستهدف الرأس خصوصا، واستعمال الرصاص المطاطي، نفهم أن الأوامر التي أعطيت لقوات البوليس، بمختلف أنواعها، مضمونها هو التسبب في أكبر قدر من الضرر وإظهار اكبر قدر من الحزم والقسوة.

والسؤال الذي يجب أن يطرح في هذا السياق هو: هل هذا القمع دليل على قوة النظام؟ من وجهة نظرنا الجواب هو: كلا بالتأكيد! إن هذه الحملة القمعية دليل على أن النظام بدأ يشعر بجدية الحركة الثورية وخطرها على بقاءه، خاصة وأنها بدأت ترفع بسرعة سقف مطالبها وتطور أشكالها وطرقها في التعبئة والنضال. وصارت تلجأ إلى التظاهر في الأحياء العمالية الفقيرة، وهو ما عبر عنه بمرارة أحد الخدام الجدد للنظام القائم، محمد الصبار، الذي قال، تعبيرا منه عن أشد مخاوف أسياده وأولياء نعمته: "تدخل البوليس في مظاهرة يوم الأحد بسبب أن الحركة الشبابية فضلت تنظيم تظاهرات في أحياء شعبية تتميز بكثافة سكانية."

إلا أن هذا القمع لم يمنع الحركة من المزيد من التجذر، فقد أعلنت حركة 20 فبراير موقع البيضاء أنها مصرة على التظاهر في حي سباتة، نفس الحي الذي تظاهرت فيه يوم الأحد الماضي، ونفس الإصرار نجده عند باقي الحركات في المدن الأخرى: طنجة، الشاون، الرباط الخ. كما أن حدة القمع دليل على أن النظام القائم يفهم جيدا أنه في مأزق لا مخرج منه سوى خوض معركته الأخيرة بمنطق أكون أو لا أكون!

لكن القمع بطبيعته لا يقدم حلا لأي مشكل، إذ لا يقدم الطعام لجائع ولا العمل لعاطل ولا المأوى لمشرد. إنه يزيد فقط في صب الزيت على نار الحقد الطبقي وهو ما يعبر عنه المحتجون: "واخا تعيا ما تطفي، غتشعل غتشعل!" (مهما حاولت أن تطفئ [نار الاحتجاجات] فإنها ستشتعل!).

والأكيد أنه ليس من الممكن الاستمرار طويلا في هذا القمع، ليس فقط لأنه لا يعطي أبدا النتائج المرجوة منه. حيث لم يؤد إلى إرهاب المحتجين، بل بالعكس زاد في تجذر مطالبهم وشعاراتهم، بل أيضا لأن رقعة الاحتجاجات صارت تتوسع وعدد المتظاهرين بدأ يرتفع، وصارت حتى الفئات المتأخرة من الجماهير والشرائح التي ما تزال متذبذبة بين معسكر الثورة ومعسكر الثورة المضادة، تحسم موقفها وتقتنع بزيف الشعارات الرسمية بخصوص الإصلاحات الدستورية وغيرها.

كما أن جهاز القمع بدأ يتعب بسبب الاحتجاجات الجماهيرية اليومية. فإضافة إلى مسيرات حركة 20 فبراير، صارت شوارع الرباط وغيرها تصبح وتمسي يوميا على مظاهرات ووقفات لمختلف الفئات الكادحة من معطلين وعمال وأساتذة وفلاحين، الخ.

كما أنه بدأ يتفكك تدريجيا تحت وقع تلك التحركات، وهو ما يظهر جليا من خلال الأخبار عن بداية حركات احتجاجية، داخل صفوف قوات البوليس والقوات المساعدة والجيش، بل وحتى "المقدمية"! صحيح أن هذه الحركات ما تزال جنينية لكنها ذات دلالة عظمى وتتطور باضطراد.

لا يمكن للنظام القائم أن يراهن طويلا على ولاء جهاز القمع لأنه جهاز مشكل من بشر وليس من آلات. إنه مشكل في قمته من جنرالات وضباط كبار ينتمون، بحكم موقعهم ومصالحهم، إلى نفس الطبقة السائدة، وبالتالي فإنهم رجعيون بالمطلق؛ لكنه مشكل في قاعدته من أبناء العمال والفلاحين، الذين يعيشون بدورهم نفس الظروف السيئة التي يعيشها فقراء هذا الوطن، من غلاء وانعدام الرعاية الصحية وغياب البنية التحتية، الخ. كما يعانون من ظروف عمل أقرب إلى العبودية، تحت سوط الرؤساء وتعسفاتهم وإهاناتهم، وبدون أية حقوق نقابية أو غيرها، وبالتالي فإن لهم كل المصلحة في نجاح الحركة الثورية في تحقيق أهدافها.

إن أسوء كوابيس الحاكمين هو أن تبدأ عناصر جهاز قمعهم في التواصل مع الجماهير ومطالبهـــا وأشكالها النضالية. وهذا ما يدفعهم، في أوقات الهدوء، إلى عزل تلك العناصر بشكل شبه دائم في الثكنات وممارسة أحط عمليات غسل الأدمغة. لكن الحركة الجماهيرية في الشوارع تفرض على الحاكمين أن يبعثوا بتلك العناصر إلى الشوارع لممارسة القمع. واستمرار المظاهرات بشكل يومي وتجذرها وتوسع حجمها يجعل تلك العناصر في احتكاك دائم مع مختلف فئات الجماهير، ومع مختلف المطالب والشعارات، مما يدفعها إلى التفكير، ثم بلورة موقف، ثم التحرك بناء على ذلك الموقف.

إن انقسام جهاز القمع على أساس طبقي مسألة حتمية، وقد أوضحت تجربة الثورتين التونسية والمصرية، بل وحتى الروسية وغيرها، أن هذه العملية لا تختلف سوى في وتيرتها.

لتأخير هذا التفكك سيلجأ النظام حتما إلى المزيد من التنازلات الاقتصادية لجهاز القمع، بالرفع من مرتباتهم، وقد قام بذلك فعلا. إلا أن هذا الخيار مفلس بالتأكيد. إنه لن يزيد سوى في إقناع هؤلاء الجنود ورجال البوليس بأن الطريق الوحيد لتحسين ظروفهم هو النضال، وأن الفضل في تلك التحسينات يعود إلى تلك الجماهير المنتفضة التي يبعثون لقمعها، إذ لماذا تجمدت أجورهم عقودا طويلة ولم ترفع إلا في الوقت الحالي؟!

وعليه سيتأكد مجددا، وفي القريب، أنه من المستحيل على الأنظمة الجلوس طويلا فوق الحراب!

الطبقة الوسطى[2]

إن موقف الطبقات الوسطى من التحركات التي تخوضها الجماهير واحد من أهم المؤشرات عن وجود الثورة ومدى عمقها. الطبقة الوسطى بطبيعتها طبقة محافظة متشبثة بالهدوء ولا تتجاوز في أقصى أحلامها تفاؤلا تحقيق بعض الإصلاحات والتحسينات بما يحمي مصالحها ضد الطبقة السائدة وضد العمال والفقراء في الآن نفسه. وليس هناك من شكل للنضال أحب إلى نفسها من الحوارات الودية، والمفاوضات والألاعيب البرلمانية والقانونية التي تجري وراء الأبواب المغلقة وفي القاعات المكيفة الفاخرة.

إن طبيعتها هذه تجعلها قاعدة اجتماعية للقوى اللبرالية الإصلاحية وصمام أمان للنظام القائم ضد التحركات الشعبية. ويتعاظم دورها أكثر فأكثر كلما تمكنت من السيطرة على قيادة التنظيمات الجماهيرية (نقابات وأحزاب)، ومن خلال المنظمات الغير حكومية. فتحولها إلى وسائل إدامة الوضع القائم وتأبيد "السلام الاجتماعي" (أي الحرب من طرف واحد ضد الكادحين).

لكن في وقتنا الحالي، تنيخ الأزمة الاقتصادية الرأسمالية الخانقة بثقلها ليس فقط على كاهل العمال وباقي الكادحين، بل أيضا على كاهل المقاولين والفلاحين المتوسطين والصغار وغيرهم من فئات الطبقة الوسطى.

إن الطبقة الوسطى في المغرب تعاني من تضييق كبير تمارسه عليها شركات الطبقة السائدة وعلى رأسها أونا (شركة الأسرة المالكة)، وارتفاع ضغط الديون وانخفاض القدرة على التنافس، وانسداد الآفاق! كما أنها تعاني من جو القمع الشامل والشرس الذي يحرق كل ذرة أكسجين في المجتمع ويجعل الجو خانقا.

في أوقات الهدوء تحاول الطبقة الوسطى تجاوز خطر خرابها وإفلاسها من خلال تكثيف الاستغلال على العمال الذين يشتغلون عندها في مقاولاتها وورشاتها وحقولها ومتاجرها. وعندما تبدأ الحركة الثورية وتشتد المقاومة العمالية والجماهيرية، تقف تلك الطبقة في البداية ضدها وتنادي بممارسة أشد الحزم اتجاهها وفرض النظام فورا، لأن "الفوضى" تضر بمصالحها المتضررة أصلا!

لكن من يهتم للطبقة الوسطى عندما يشتعل الصراع بين الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع؟ لا أحد! فالطبقة السائدة تلجأ فعلا إلى القمع، لكنها لا تقمع من أجل سواد عيون السادة والسيدات أبناء الطبقة الوسطى، بل لمصلحتها هي، وقد تقمعهم هم أيضا، وتزيد في التضييق عليهم وعلى صحافتهم وعلى مصادر خبزهم، الخ. كما أن الطبقة العاملة ما أن تنهض إلى النضال حتى تتخلى عن "احترامها" الشكلي لهؤلاء السيدات والسادة، وتتجاوزهم وترمي بنصائحهم عرض الحائط.

ومع استمرار الحركة الثورية تبدأ الطبقة الوسطى في التذبذب بين مساندة المعسكر الثوري، شريطة عدم تجاوزه لسقف محدد "عقلاني" و"معقول" تعده له مسبقا (سقف "الملكية البرلمانية")، وبين الثورة المضادة. ثم وبسيرورة يتخللها التطور التدريجي والطفرات، تبدأ الفئات الدنيا منها بالالتحاق بالمعسكر الثوري.

والملاحظ في الوضع الثوري الحالي بالمغرب هو أن الطبقة الوسطى لا تتذبذب بين معسكري الثورة والثورة المضادة، إنها تتجه بشكل واضح نحو الالتحاق بمعسكر الثورة. وهو ما بدأنا نشهده حاليا مع التحاق فئات واسعة من الموظفين، بل وحتى الأطباء، بالتحركات النضالية، واستمرارهم في النضال بالرغم من تعرضهم المتواصل للقمع.

وبهذا يكون النظام قد بدأ يفقد القاعدة الاجتماعية لدعم "إصلاحاته" وواقي الصدمات بينه وبين الطبقة العاملة والجماهير الكادحة.

هنا يظهر دور اليسار الثوري جليا في ضرورة مساعدة الطبقة الوسطى على حسم موقفها لصالح الثورة، من خلال طرح برنامج للمطالب الانتقالية يعبر عن تطلعاتها ويجعلها تجد مصلحتها في السير تحت راية البروليتاريا.

برنامج يشرح لها أن المخرج الوحيد من الوضع الحالي بكل فظاعته هو مصادرة الملكيات الكبرى (أرض، أبناك، قطاعات حيوية) ووضعها في خدمة المجتمع؛ كما يشرح أن القطع مع التبعية للإمبريالية رهين بالقضاء على النظام القائم وتأميم التجارة الخارجية؛ ويشرح أنه، وعلى عكس الأكاذيب التي ينشرها أعداء الاشتراكية، ليس في نية العمال الثوريين أن يصادروا الملكيات الصغيرة ولا الورشات، الخ، بل إن استيلائهم على السلطة هو الضمانة الحقيقية للقضاء على المضاربات وتخفيض الفوائد على القروض، وغيرها من التحسينات.

"مهما واجهونا بالعنف، سنتحداهم بالسلم، لأن هذا خيار استراتيجي"

هذا هو الموقف الذي عبر عنه أحد شباب عشرين فبراير موقع البيضاء بعد القمع الذي تعرضت له مسيرات يوم الأحد الماضي. نعم حبذا لو تمكنا من الوصول إلى أهدافنا في الحرية والعيش الكريم وإسقاط الفساد والدكتاتورية، بطرق سلمية وبدون الحاجة إلى تقديم الكثير من التضحيات. لسنا متعطشين إلى الدماء ولا محبي المواجهات والحروب. بل على العكس تماما نتمنى أن يتحقق التطور بأكبر ما يمكن من السلاسة والسلمية.

لكن الواقع لا يتماشى والمتمنيات. لأن الطبقة السائدة الرأسمالية الاستغلالية الفاسدة، عدوة الديمقراطية والحرية، لن تتخلى عن امتيازاتها بشكل سلمي. إنها لم تبن السجون وتجند قوات البوليس والجيش، وكل أجهزة الدولة إلا من أجل استعمالها لحماية نفسها ضد أي تحرك يهددها.

ينطبق هذا حتى على أكثر الدول البرجوازية ديمقراطية، لكنه يصير أكثر وضوحا في ظل نظام دكتاتوري مثل هذا القائم بالمغرب، حيث تهاجم كل أشكال التعبير والتظاهر والتنظيم بأشرس الطرق، ولا تسمح بأي بادرة للرفض أو المعارضة.

إن عدم رغبة بعض الشباب في الرد على عنف الدولة بالعنف نابع من رغبتهم عدم إعطاء جهاز القمع مبررا لإغراق الحركة في حمام دم، كما يريد أعدائها، يذهب ضحيته أناس أبرياء. إن هذا دافع نبيل! لكن جهاز القمع لا يحتاج إلى مبرر لكي يتدخل بوحشية، والدليل هو أن كل المظاهرات التي قمعت لحد الآن كانت كلها سلمية، بل وكانت كلها ترفع شعار "سلمية، سلمية، لا حجرة لا جنوية"، إلا أن ذلك لم يشفع لها من أن تتحول، على يد قوات القمع، إلى مجازر كسرت خلالها الأيدي والرؤوس، بل وأسفرت عن سقوط عدد من الشهداء.

إن الضعف يجلب الاعتداء، وكلما استمرت المظاهرات بدون حماية ضد الاعتداءات، كلما تعرضنا للمزيد من التنكيل والضرب والإهانة. علينا أن نأتي إلى المظاهرات ونحن على استعداد لكل الاحتمالات، وعلى رأسها احتمال الاعتداء علينا، وبالتالي مستعدين للرد على الاعتداء.

ينبغي أن نجعل الاعتداء علينا عملية مكلفة لقوات القمع حتى تفكر مليا قبل أي هجوم ضد المسيرات والوقفات وغيرها من الأشكال النضالية. لأنك إذا أردت السلم فلا بد أن تتهيأ للحرب.

لا بد أن نعمل منذ الآن على تنظيم لجان للدفاع الذاتي من شباب مستعدين للرد على قوات القمع بالقمع. هذا ما علمتنا إياه الثورتان التونسية والمصرية! ولقد تطور المزاج الثوري بين الشباب بما يسمح بتشكيل هذه اللجان من أجل المواجهات. كما ينبغي إقامة المتاريس وحمايتها تحت رقابة الجماهير المسلحة بكل ما هو متاح.

يجب أن يصير شعارنا: **"إذا واجهونا بالعنف، سنرد عليهم بالعنف، لأن هذا هو الخيار الوحيد!"**

كما ينبغي تنظيم تدخل واع لتسريع وتيرة تفكك جهاز القمع، بالمزاوجة بين الرد الصارم على كل عمليات الاعتداء، كما سبقت الإشارة، وبين الدعوة إلى التآخي بين أبناء العمال والفلاحين المرتدين للبزة، وبين آبائهم وأمهاتهم وإخوتهم المتظاهرين، عبر توزيع المناشير المتضمنة لمطالب الحركة إضافة إلى مطالبهم (احترام الكرامة المهدرة من طرف رؤسائهم، تحسين ظروف العمل، حقهم في العمل النقابي، حقهم في انتخاب رؤسائهم، الخ)، ولدعوات إلى رفض تطبيق الأوامر وإعلان العصيان والالتحاق بالمتظاهرين. وإلقاء الخطابات التحريضية والتعبوية، الموجهة إليهم، كلما أمكن.

علينا أن نفهم في هذا السياق إن سيرورة تشكل الوعي لديهم بطيئة، ولا تحقق النتائج المرجوة منذ الخطاب الأول أو المنشور الأول، إنها نتيجة عمل صبور منهجي متواصل، إلا أن نتائجها أكيدة وحاسمة في تحديد مصير الثورة.

عاشت الثورة المغربية!
عاشت حركة العمال والشباب الثوري!
من أجل مجالس للدفاع الذاتي!
من أجل مجلس تأسيسي منتخب من طرف مجالس العمال والفلاحين الفقراء!
فلتسقط الدكتاتورية!

الخميس: 26 ماي 2011

هوامش:

[1]: وقد عرفت هذه المحطة تنظيم وقفات تضامنية مع الحركة خارج الوطن، حيث نظمت تنسيقية هولندا لدعم حركة 20 فبراير، بمدينة أوتريخت، وقفة تضامنية بحضور العمال المغاربة هناك إضافة إلى مناضلات ومناضلين من أحزاب هولندية يسارية وبرلمانيين وحقوقيين. نفس الشيء شهدته كل من باريس وبروكسيل وبرشلونة.

[2]: ليس من الصحيح علميا الحديث عن "الطبقة الوسطى" بالتعميم، لأنها في الواقع ليست طبقة واحدة منسجمة، بل هي خليط من الفئات وتنقسم عموما إلى فئات عليا (مقاولون وفلاحون متوسطون، محامون وأطباء ومهنيون ناجحون، أساتذة جامعات، الخ) هي أقرب من حيث موقعها الاجتماعي وطرق عيشها وتفكيرها إلى الطبقة السائدة/ البرجوازية الكبيرة، وإلى فئات دنيا (تجار وفلاحون وموظفون صغار، الخ) هي أقرب إلى الطبقة العاملة، بل أحيانا تعيش ظروفا أسوء منها. [وسنركز في هذا المقال على الفئات العليا، على اعتبار أن الفئات الدنيا حليف موضوعي للعمال والمعسكر الثوري]

رابطة العمل الشيوعي تدعو إلى مقاطعة التصويت على دستور تكريس الدكتاتورية

أيتها العاملات أيها العمال، أيها الشباب الثوري، أيها الشعب الكادح،

هاهو نص الدستور "الموعود" قد صدر أخيرا. وقد قام الملك اليوم، 17- 06- 2011، بإلقاء خطاب يدعو فيه إلى التصويت بنعم خلال الاستفتاء ويربط المصادقة عليه "بحل قضية الصحراء" و"تعزيز الموقع الريادي للمغرب في محيطه الإقليمي"!!! في محاولة مفضوحة لتخوين وعزل كل من يعارضون الموقف الرسمي وتبرير القمع ضدهم.

وبسرعة تم تجييش آلاف الأشخاص في عدد من المدن المغربية للخروج إلى الشوارع للتعبير عن "فرحتهم بالدستور الجديد"، في حملة استعراضية ممولة من الميزانية العامة التي من المفترض أن تخصص للمستشفيات والمدارس والبنية التحتية، الخ.

هل حقا قدم الدستور "الجديد" أي جديد؟

لا بد أن نشير في البداية إلى أن اللجنة، التي سهرت على صياغة هذا الدستور من ألفه إلى ياءه، لجنة معينة من طرف الملك وأعضاؤها اختيروا من بين أشد المدافعين عن النظام الملكي الفردي شراسة. في غياب أي استشارة ولو شكلية للشعب المغربي، والأحزاب والنقابات التي اقتصر دور قياداتها على الموافقة والمباركة الذليلة.

وهكذا وكما كان متوقعا جاء الدستور "الجديد" دستورا يكرس الوضع القائم على الحكم الملكي الفردي الوقح المتخلص من كل القيود: فالملك حسب الفصل 41 هو: "أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية...."

وهو حسب الفصل 42، "رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة. وهو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة. ويمارس هذه المهام، بمقتضى ظهائر، من خلال السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور."

وله الحق حسب الفصل 47 في إعفاء عضو أو أكثر من الحكومة، أما الفصل 51 فيعطيه الحق في حل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير. بينما الفصل 53 يؤكد أن "الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية. وله حق التعيين في الوظائف العسكرية". كما أن الفصل 59 يعطيه الحق في إعلان حالة الاستثناء وإلغاء حتى ديمقراطية الواجهة ليأخذ مباشرة كل السلطات بين يديه.

وهي السلطات التي تجعل حتى فراعنة مصر القديمة وملوك القرون الوسطى يتقلبون في قبورهم حسدا.

وبالرغم من كل هذه السلطات المطلقة التي يحتكرها الملك، والتي تجعل كل المؤسسات الأخرى شكلية وثانوية، فإنه ليس من حق أي كان، حسب الدستور "الجديد"، أن ينتقده أو يحاسبه حيث يؤكد الفصل 52 أنه "للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخلهما". فهو مقدس، بطبيعة الحال، حيث يؤكد الفصل 46 أن "شخص الملك لا تنتهك حرمته، وللملك واجب التوقير والاحترام" !!!

هذا ناهيك عن أن الدستور "الجديد" لم يشر مطلقا إلى أي تنازل ولو بسيط فيما يتعلق بالقبضة الحديدية التي يمارسها الملك، والطبقة السائدة، على الاقتصاد. حيث ستستمر أونا في نهب الوطن بحماية من جهاز الدولة، وستواصل الطبقة السائدة الطفيلية وأسيادها الإمبرياليون اقتسام ثروات هذا البلد فيما بينهم، بينما سنبقى نحن العمال والفلاحون الفقراء والشباب العاطل ومختلف الكادحين محرومين من العيش الكريم ومن السكن والشغل والحقوق الديمقراطية الأساسية.

موقفنا

يريد النظام القائم بهذا الدستور، أن يكرس الوضع القائم على الطغيان والحكم الفردي من خلال نشر الوهم بأنه قدم بعض التنازلات، من أجل شق صفوف الحركة الشبابية الثورية وتبرير القمع ضد جناحها الجذري. كما يريد أن يبعد الانتباه عن النضال الجاري في الشوارع والمعامل والجامعات إلى النقاش الدستوري والألاعيب القانونية لبعض المرتزقة الأكاديميين وراء الأبواب المغلقة.

إننا في رابطة العمل الشيوعي لا نثق مطلقا في وعود النظام الدكتاتوري القائم ولا نراهن أبدا على أية إمكانية لإصلاحه من الداخل. إننا نعتبر أن المخرج الوحيد أمام عمال هذا الوطن وشبابه وكل الكادحين هو النضال الثوري من اجل إسقاطه واستبداله بنظام الديمقراطية العمالية المؤسسة على قاعدة المجالس الشعبية.

بل حتى التحسينات الديمقراطية والاقتصادية الجدية ليست ممكنة إلا بمواصلة النضال الثوري في الشوارع ومن خلال النقابات والمنظمات الجماهيرية التقدمية.

أيتها العاملات أيها العمال، أيها الشباب الثوري، أيها الشعب الكادح، يجب علينا ألا نثق سوى في قوتنا الخاصة وتنظيمنا الخاص ووحدتنا في النضال.

إنه دستور لا يعنينا نحن العمال/ات والفلاحين/ات والشباب/ات الثوري/ات، إنه دستور تكريس الدكتاتورية والحكم الفردي، كما أن نتيجة التصويت مقررة سلفا، وعليه فإننا في رابطة العمل الشيوعي ندعو الشعب المغربي إلى

مقاطعة هذا الاستفتاء الشكلي، وندعو في المقابل إلى تصعيد النضال الثوري في الشوارع من اجل فرض مجلس تأسيسي تدعوا إليه وتراقبه الجماهير من خلال مجالسها ونقاباتها، بعد تطهيرها من عملاء البرجوازية، باعتبار ذلك الضمانة الوحيدة لبناء نظام ديمقراطي تأخذ فيه الطبقة العاملة وعموم الكادحين مصيرهم بين أيديهم.

- عاشت الثورة المغربية
- لا لدستور تكريس الحكم الملكي الدكتاتوري
- نعم لمقاطعة التصويت على الدستور

الجمعة: 17 يونيو 2011

حركة عشرين فبراير مقترحات للنقاش

بحلول يوم: 20 يوليوز 2011، تكون حركة الشباب الثوري المغربي قد أكملت شهرها الخامس. خمسة أشهر من الكفاح والتضحية التي أبانت عن الطاقات النضالية العظيمة الكامنة بين صفوف الجماهير وخاصة الشباب، مما يشكل صفعة مدوية في وجه كل من كان يزعمون بأن "شباب اليوم" فقدوا روح الكفاح وأنهم "غير مهتمين بالسياسة" و"القضايا الكبرى"، وكل من راهنوا على تسطيح وعي الشباب وتخديره ببرامج التعليم الهزيلة ومهرجانات الموسيقى الهابطة ومقابلات كرة القدم وغيرها.

لقد تحدى الشباب الثوري المغربي خلال هذه الأشهر الخمسة كل أشكال القمع الذي أسفر عن أكثر من سبعة شهداء (في الحسيمة وآسفي خاصة) وعشرات المعتقلين، الذين ما يزالون يقبعون في السجون وعدد غير محدد من الجرحى، كما تحدى حملة الافتراءات التي شنها النظام عبر وسائل إعلامه وأبواقه المأجورة، وواجه محاولات الاختراق من طرف المخابرات والعناصر الاستفزازية، وأخيرا وليس آخرا جحافل البلطجية/ الشمكارة الذين جيشهم النظام من بين أوساط الطبقة الوسطى وحثالة البروليتاريا. وبالإضافة إلى كل ذلك قدم هؤلاء الشباب صورا رائعة للتنظيم وأبدعوا في الأشكال النضالية وعبروا عن تصميم وطول نفس مثيرين للإعجاب!

ومن بين أهم ما تميزت به الحركة أيضا قدرتها على تعبئة آلاف الجماهير من مختلف الفئات الكادحة والأعمار، وقدرتها خصوصا على تعبئة النساء، بل إن النساء يلعبن دورا قياديا في الحركة.

وقد تمكنت هذه الحركة بالرغم من "عفويتها" من تحقيق العديد من المكتسبات لعل من بين أهمها طرح مسألة السلطة السياسية على جدول أعمال الحياة السياسية، وإن بطريقة ما تزال غامضة وجنينية. كما فرضت على النظام الدكتاتوري العديد من التنازلات.

ما الذي يمكن للمرء أن يطلبه أكثر من أبناء العمال والفلاحين وفقراء المدن، شباب عشرين فبراير هؤلاء؟ من وجهة نظرنا لقد قدم هؤلاء الشباب كل ما هو مطلوب منه حتى اللحظة، والمطلوب من الآن فصاعدا الحفاظ على كل تلك المكتسبات وتعميقها وفي نفس الوقت تقديم الإجابات عن الإشكالات الجديدة التي يطرحها الصراع ضد نظام الاستبداد والاستغلال.

إن الملاحظ لتحركات النظام يرى أنه ما انفك يطور أشكال مواجهته للحركة ويغير طريقة تعامله معها، مزاوجا بين القمع والوعود الكاذبة والحملات الإعلامية المغرضة واستعمال البلطجة ورجال الدين ومنابر المساجد الخ. بينما استمرت حركتنا تشتغل بنفس الطرق التي ابتدعناها منذ البداية. ولعل أبرز أوجه قصور الحركة كون المطالب التي طرحتها في بداياتها الأولى ما تزال لحد الآن بدون تدقيق كاف.

لقد شكل عدم التدقيق هذا لحد الآن أحد أهم مصادر قوتها، فقد مكنت عمومية المطالب من استقطاب العديد من الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية، مما أعطى للحركة في البداية زخما كبيرا. لكن الحركة، من وجهة نظرنا، وصلت الآن إلى نقطة صار من الضروري عليها، أو بالأحرى على مكوناتها أن تدقق في المطالب والشعارات، وتحدد بشكل واضح ماذا تريده والبديل الذي تطرحه. فما المقصود بالديمقراطية؟ وماذا يعني كل مناضل/ة في الحركة وكل تيار بالدستور البديل؟ وما هو نظام الحكم المنشود؟

عندما انطلقت الحركة واجهها النظام بالقمع المادي المباشر، وبالتالي فإن الرد الذي كان ضروريا هو الصمود والتحدي، وهو ما تمكنت الحركة من تقديمه. لكن الآن انتقلت الحركة إلى مستوى آخر صار من الواجب عليها، أو بالأصح على مكوناتها، الإجابة على إشكالات نظرية وسياسية وبرنامجية، كالموقف من الدستور، وأي دستور بديل، ومن سيصوغه وكيف ولماذا؟ الخ.

نقول هذا ونحن نعلم أن هناك العديد من الرافضين لهذا الخيار، خيار تدقيق الشعارات والمطالب وتوضيح كل تيار لفهمه لها ولغيرها من الشعارات المرفوعة. هؤلاء الرافضون ينقسمون عموما إلى فئتين، فئة من ذوي النيات الحسنة الذين يريدون الدفاع عن وحدة الحركة، ويعتبرون أن كل سعي إلى التدقيق سوف يؤدي حتما إلى شق صفوفها، كما أنهم لا يرون أي فائدة في "التركيز على التفاصيل"، "فالمهم هو النضال بينما كل شيء يمكن تأجيله". وفئة أخرى من أصدقاء الحركة المزيفين وأعدائها الراغبين في استمرارية "عفويتها" أي في استمرارية خضوعها للفكر السائد والإيديولوجية السائدة، التي تظهر تحت قناع "الرأي العام" و"البديهيات"...

إننا ندعو الشباب إلى الحذر من دعاة "اللامبالاة" و"اللاتسيس" هؤلاء، لأنهم يمارسون بدعوتهم تلك أسوء أشكال السياسة: سياسة الخداع والتضليل.

أيها الشباب إن من لا يمارس السياسة تمارس عليه. وكل من لم يتعلم استشفاف المصالح الطبقية من وراء الخطابات "البريئة" و"اللامنتمية" سيبقى حتما ضحية ساذجة بين يدي محترفي السياسة والوصوليين. وعليه يجب علينا أن ننتمي بشكل واضح إلى طبقتنا ومصالح شعبنا الآنية والتاريخية، ونسهر على تثقيف أنفسنا بشكل جدي، ونتعلم تفكيك الخطابات السياسية واستشفاف المصالح الطبقية وراء كل خطاب سياسي، وكل شعار، الخ.

أيها الشباب عليكم أن تطالبوا كل التيارات السياسية داخل الحركة بأن تطرح برامجها والبديل الذي تمتلكه، وتدع لكم حق الاختيار بناء على دراستكم الخاصة وتجربتكم اليومية. لا تدعوا أحدا يقنعكم أن تيارا سياسيا معينا يدعم الحركة بدون هدف سياسي، أو يناضل إلى جانبها أو داخلها بدون تصور. وبالتالي فإن المطلوب هو أن يعمل الجميع على توضيح تصوراته.

إننا إذ ندعو إلى هذا لا نريد ضرب وحدة الحركة بل العكس تماما، نريد أن تكون وحدة على أسس واضحة يطرح كل واحد تصوره في حوار ديمقراطي يكون الحكم فيه هو الجماهير والممارسة. وإننا إذ نقول هذا ونعلن استعدادنا لطرح أفكارنا وتصوراتنا لمختلف القضايا السياسية والبرنامجية، لا ننطلق من موقع المعلم أمام التلاميذ، بل من موقع المناضلين الذين يريدون تطوير الحركة، إذ أننا جزء من الحركة، كما أننا لا نسعى إلى فرض أفكارنا على الحركة أو على مكوناتها. إننا نعمل على شرح أفكارنا وطرحها للنقاش الديمقراطي ونؤمن أن النقاش والتجربة الجماعية هما الكفيل بتطويرنا جميعا وتطوير الحركة.

الأربعاء: 20 يوليوز 2011

تتمة التفجير الإرهابي في مراكش : من المستفيد من الجريمة؟

في المساء اقتحمت قوات البوليس كلية الآداب في مكناس وهاجمت الطلاب. ألقي القبض على بعض الطلاب، وجرح آخرون. في تطوان، وعلى الساعة الواحدة صباحا، هاجم البوليس اعتصاما ليليا تضامنيا مع معتقلي مظاهرات عشرين فبراير أمام المحكمة.

ليس من الواضح بعد ما إذا كان هذا الأسلوب عاما في بقية أنحاء البلاد. ولكنه يشكل بالتأكيد تحذيرا من طرف النظام: "لا تظنوا أنكم تتظاهرون في سويسرا. إنكم في المغرب وما زلنا نحن من يحكم". قبل أسبوع حاول النظام ووسائل إعلامه إثارة حملة شوفينية ضد جبهة البوليساريو، لكنه فشل في ذلك.

إن هذا الهجوم الإرهابي يخدم مصلحة النظام لأنه سيُستخدم لتبرير القمع ضد الحركة الاحتجاجية. سوف يستخدم بالتأكيد في محاولة لحشد المواطنين وراء الملك، في الوقت الذي يتعرض نظامه للضربات.

سيقدم الملك نفسه باعتباره الشخص الوحيد والمؤسسة الوحيدة القادرين على ضمان الهدوء والاستقرار في البلاد. لكن التأثير المباشر، مع ذلك، سيكون هو مفاقمة التوترات وتصلب العلاقات بين الشباب الثوري والنظام. إن الشباب لن ينخدع مرة أخرى. لقد انفتحت مرحلة جديدة من الثورة في المغرب.

الجمعة: 29 أبريل 2011

تتمة: أبناء الطبقة الوسطى وحركة عشرين فبراير

وبالرغم من أن هذه السيرورة تظهر غالبا على شكل صراعات شخصية ومناوشات حول هذا الموقف الجزئي أو ذاك فإن سببها الأساسي، من وجهة نظرنا، يكمن في طبيعة المكونات الطبقية للحركة. فإذا كانت القاعدة الاجتماعية الحقيقية للحركة مشكلة من الشباب الفقير، أبناء العمال وفقراء المدن والفلاحين، فإنها ضمت أيضا شبابا من أبناء الطبقات الوسطى، خاصة في المدن. ومما زاد الطين بلة تمكن هؤلاء الأخيرين من لعب أدوار "قيادية" داخل الحركة وتحولهم إلى "رموز" بمساعدة وسائل الإعلام.

وبسبب تلاقي المصالح موضوعيا بين هؤلاء "القادة" وبين النظام القائم وعملائه في الإعلام والأحزاب الموالية له، سيظهر هذا الأخير انفتاحا كبيرا اتجاههم في وسائل الإعلام، وساهم في تمكينهم من معجم يستعملونه في خرجاتهم الإعلامية، من قبيل "استقلالية الحركة" و"سقفها الإصلاحي" وضرورة حمايتها من الركوب عليها من طرف قوى "شريرة". حتى صاروا يصرفون نفس المنطق الاقصائي الذي يزعمون النضال ضده، وأبانوا عن زيف تبنيهم للديمقراطية، وصاروا يمارسون الوصاية على الحركة، ويمنعون كل من يخالفونهم الرأي من التعبير بحجة "استقلالية الحركة".

إن أبناء الطبقة الوسطى المدللين هؤلاء، البارزون منهم على الأقل، واعون بمصالحهم وبموقعهم الطبقي ودورهم داخل الحركة، فهذا مثلا نجيب شوقي، الذي بالرغم من مستواه الثقافي المنحط، يعبر بوضوح عن موقفه وموقف أمثاله حيث يقول على صفحته على الفايس بوك، يوم 12 يوليوز:

«واش زعما بصح متيقين ان العمال والفلاحين وعموم الكادحين هما لي غادين يقودو التغيير؟؟ او فقط للاستهلاك الاديولوجي ودغدغة العواطف؟ راه بغيت نفهم هاد المسألة الخوت.. خاصة الى كان باقي شي حد يراهن زعما على الفقراء باش يغير راه اما عايش في بداية القرن، او انه بغا يرضي الايديولوجية ديالو على حسب الواقع... التغيير تقوده الطبقة المتوسطة وبدون اقناع هاد الفئة والله لعمرنا قفلنا عليه»

فيرد عليه أحدهم يسمى أحمد الحساني في نفس الصفحة قائلا:

«ما أظهرته الوقائع عكس ذلك بل ان ما تسمى في الادبيات الماركسية بالروليتاريا هي الفئة الاكثر تشبعا بالفكر و الممارسة المخزنية يجب اعادة النظر في هذه الفكرة.بينما الطبقة المتوسطة المتعلمة هي من يجب الرهان عليها اما الرعاع انا غسلت يدي منهم».

فالطبقة الوسطى هي من سيقود التغيير وكل من يقول عكس ذلك "عايش في بداية القرن أو يرضي إيديولوجيته"، بينما البروليتاريا وعموم الكادحين ليسو من وجهة نظر هؤلاء سوى "رعاع" غسلوا أيديهم منهم، رغم أنهم لا ينفكون يطلبون منهم الخروج كل أسبوع للتظاهر ومواجهة القمع، من أجل أن تقطف الطبقة الوسطى وهؤلاء الوصوليين الصغار ثمار الحركة.

في الواقع ليس للطبقة الوسطى أي وجود حاسم في الحركة، بل هي القاعدة الاجتماعية التي يستند عليها النظام القائم لضرب الحركة والتطبيل "لمشاريعه" و"إصلاحاته" وتجنيد البلطجية (إلى جانب حثالة البروليتاريا من مهمشي المدن)، بينما شكل الشباب الفقير والطلبة والعاطلون، أبناء العمال وفقراء المدن القاعدة الاجتماعية الأساس للحركة منذ انطلاقتها، وهو ما أعطاها طبيعتها الكفاحية وجذر مطالبها وجعلها تتجاوز سريعا السقف الذي حاولت التيارات الإصلاحية واللبرالية وضعه لها.

لكن وبينما كان هؤلاء الشباب هم من يواجهون القمع ويقدمون التضحيات، تمكن بعض شباب الطبقة المتوسطة من التحول إلى "رموز" للحركة بمساعدة واعية من وسائل الإعلام الرسمية و"المستقلة". وقد كان واضحا منذ البداية أن هؤلاء "القادة" ليسو سوى شخصيات عرضية سرعان ما سوف تتجاوزهم الحركة، أو سيساومون بها من أجل مصالحهم الوصولية، أو يعادونها بفعل خوفهم من الآفاق التي ستفتحها لنفسها.

هناك قانون تشهده كل الحركات الثورية عبر التاريخ، وهو أنه عندما تنطلق في بدايتها تشارك فيها شرائح مختلفة وتكون محملة بالأوهام، فالجماهير التي تنهض للنضال بعد سنين طويلة من الخمول تدخل إلى الحياة السياسية وهي مفتقرة للوعي الطبقي، وفي هذه المرحلة البدائية، يصير من "الطبيعي" أن يسيطر على قيادتها أشخاص وتيارات تجسد تلك الأوهام، تنتمي في الغالب إلى الطبقات الوسطى التي يمكنها نمط عيشها، ومستواها المعرفي، من التفرغ "للعمل السياسي" على عكس العمال والفقراء الذين يمنعهم واقعهم المعيشي ومختلف القيود الأخرى من ذلك. ويصير هذا حتميا خاصة إذا ما افتقدت الجماهير للقيادة الثورية.

وعندما تكون الحركة الثورية تتطور في اتجاه صاعد فإنها تتطور بالحسم مع تلك العناصر العرضية والطفيلية، وتنجب قادة من صفوفها أكثر تعبيرا عن مصالحها وأكثر التصاقا بهمومها وتطلعاتها. وليس تطور الحركة الثورية إلا مسيرة في اتجاه التخلص من التيارات والأشخاص الأكثر مهادنة وجبنا وصعود تيارات وقادة أكثر جذرية وجرأة.

لكن من الخطأ أن نعتقد أن تلك التيارات الإصلاحية وهؤلاء القادة المزيفين سيتخلون عن الحركة دون التشبث بمواقعهم حتى آخر رمق، بل وحتى محاولة إلحاق بالغ الضرر بها في حالة ما إذا فشلوا في ذلك. وهذا ما يحدث الآن. فهؤلاء الديمقراطيون المزيفون يعتبرون فرض آرائهم على الحركة حقا مكتسبا، ويعتبرون أن القرارات التي تخالف تصوراتهم وتقف في وجه طموحاتهم الوصولية غير شرعية، وقد أبانت تجربة الأسابيع الأخيرة، مثلا في الدار البيضاء، تطوان، الرباط، الخ، أنهم مستعدون لشق الحركة والتشهير بها والتآمر عليها إذا ما هي حاولت التخلص من وصايتهم.

طبعا ليست هذه دعوة لطرد أي كان، كلا على الإطلاق، من حق الجميع أن ينتمي للحركة ويناضل داخلها، لكن ليس من حق أي أحد أن يفرض شروطه على الحركة. إن حركة عشرين فبراير حركة شبابية انطلقت للنضال ضد الاستبداد والفساد والتهميش، الخ. وقد قدمت الشهداء في هذا الصدد، وبالتالي فإن أي محاولة لتدجينها أو تحويلها إلى ورقة انتخابية، ممارسة تسير في الاتجاه المناقض لهويتها، ويصير ممارسها، أيا كان، خارج الحركة.

نعم من حق الجميع التعبير عن رأيه، وشرح وجهة نظره، محاولة إقناع الآخرين بها. لكن التهديد بالانشقاق من أجل فرض الرأي على الأغلبية، وتفجير الاجتماعات التي لا تتماشى قراراتها مع رغبات البعض ممارسات مرفوضة. أيها الشباب، علينا ألا نجعل أحدا يهددنا بالانشقاق لكي يفرض علينا تصوره.

يميل بعض حسني النية من بين مناضلات ومناضلي الحركة إلى القول بأن القطع مع أصدقاء نصف الطريق هؤلاء خسارة بالنسبة للحركة، إذ "القوة في الوحدة والكثرة" حسب المثل. لكن العكس تماما هو الصحيح، إذ أن القطع مع أبناء الطبقة الوسطى المدللين هؤلاء، الذين التحقوا بالحركة تحت تأثير الموضة والرغبة في كسر روتين حياتهم المترفة والرغبة في تحقيق مصالح أنانية، والمستعدين دائما للمساومة بها، سيشكل ربحا كبيرا للحركة. خاصة إذا صوحب بالعمل الدءوب من أجل الانفتاح أكثر على شباب الأحياء العمالية الفقيرة والاتجاه نحو الطبقة العاملة..

علينا ألا نأسف للقطع معهم، بل علينا أن نعمل بجد على الانغراس أكثر في صفوف شباب الأحياء الفقيرة والعمال ومختلف الشرائح الكادحة، أي ذوي المصلحة الحقيقية في التغيير. علينا أن نتبنى مطالبهم في العمل والصحة والسكن والديمقراطية والعيش الكريم. وفي هذا السياق علينا أن نستفيد حتى من تلك المحاولة اليائسة التي قام بها النظام القائم إذ جيش الشباب المهمش ليضرب به الحركة، أو ما يسمى بالبلطجة، حيث ساعدنا من حيث لا يريد، على دفع هؤلاء الشباب إلى العمل السياسي، وإن بشكل مشوه، ووضعهم تحت تأثير شعاراتنا السياسية والمطلبية.

وعلينا أن نتوجه نحو العمال بالتعبئة والتحريض، وربط معاركهم ضد الاستغلال بالنضال ضد الدكتاتورية. خاصة في هذه الآونة التي تشهد تصاعدا للنضالات العمالية. كما علينا أن نعمل على تعبئة ربات البيوت والنساء الفقيرات. بهذه الطريقة سيتقوى عود الحركة ولن تضعف كما يتخوف البعض، أو يراهن البعض.

الجمعة: 05 غشت 2011

العدل والإحسان وحركة عشرين فبراير: موقفنا

تشهد الحركة الشبابية الثورية، التي انطلقت منذ عشرين فبراير، حضورا قويا نسبيا لجماعة العدل والإحسان الأصولية. وقد أثار هذا الحضور، الذي يصل إلى حد الهيمنة أحيانا، الكثير من النقاشات والمواقف، المعارضة والمؤيدة، داخل صفوف اليسار بمختلف تلاوينه. فهناك من التيارات اليسارية من يعتبر هذا الحضور "مسألة إيجابية يساهم في تقوية الحركة ضد الاستبداد"، وبالتالي يجب تثمينه وتوفير كل الشروط لاستمراره، ولو بالتخلي، كليا أو جزئيا، عن بعض المطالب كالعلمانية مثلا، والمساواة التامة بين الرجل والمرأة، الخ، إضافة إلى التخلي عن نقد تلك التيارات، أو على الأقل تأجيل ذلك النقد، لكي لا يؤدي إلى شق صفوف الحركة وبالتالي خدمة مصالح أعدائها. وهناك من التيارات اليسارية من يتبنى عكس هذا الموقف تماما، ويدعو إلى عدم المشاركة في الحركة ما دامت هذه التيارات الأصولية مشاركة فيها[1].

يستند أصحاب الموقف الأول على التجربة المريرة التي تراكمت في الجامعات المغربية المبنية على العنف بين التيارات اليسارية والتيارات الإسلامية، وانعكاساتها على الحركة الطلابية، وهو ما أدى إلى ابتعاد أغلبية الجماهير الطلابية عن العمل النقابي والسياسي خوفا واشمئزازا. مما يجعل الكثير من الغيورين على الحركة الشبابية الثورية الحالية حذرين من تفجير أي صراع مهما كان بين مكونات الحركة اليسارية والإسلامية، والذي، من منظورهم، سوف يؤدي إلى تنفير الشباب وضرب الحركة وإضعافها.

بينما يستند أصحاب الموقف الثاني، وهم شباب راديكاليون، يطلقون على أنفسهم أحيانا اسم ماركسيين وشيوعيين، الخ، على أن الحركات الإسلامية، ومن بينها العدل والإحسان، حركات فاشستية ظلامية ورجعية، ولا يمكن التلاقي معها مطلقا. كما يستندون إلى التجارب المأساوية التي يقدمها لنا تاريخ التحالفات بين اليسار والإسلاميين (في إيران والسودان وغيرها) والتي انتهت بمجازر رهيبة في حق الطبقة العاملة والمناضلين، وهزائم تاريخية ساحقة لتلك الثورات.

نوجد نحن مناضلات/ مناضلو رابطة العمل الشيوعي في قلب هذا النقاش، انطلاقا من مسؤوليتنا المبدئية، كشيوعيين/ ات، في الدفاع عن المنظور الطبقي العمالي الثوري داخل الحركة الشبابية الثورية، وفي تطوير التجربة اليسارية الجماعية، وعلى اعتبار تواجدنا الميداني في الحركة، مما يقتضي توضيح موقفنا وموقعنا داخلها.

لقد سبق لنا، نحن مناضلات/ مناضلو رابطة العمل الشيوعي، أن أوضحنا موقفنا من التيارات الأصولية في العديد من المناسبات، (انظر على سبيل المثال "بيان التيار الماركسي الأممي حول الثورة العربية"، "إيران ثورة في انتعاش"، الخ).

وسنعمل في هذه الورقة على المزيد من توضيح هذا الموقف انطلاقا من دراسة ملموسة لتيار العدل والإحسان، الذي يعتبر أهم تيار أصولي مشارك في الحركة.

إلا أنه قبل القيام بذلك بالتفصيل، نرى من الضروري تفكيك مبررات الموقفين الرئيسيين اللذان يتنازعان صفوف اليسار في العلاقة مع مشاركة الحركات الأصولية في الحركة الشبابية الثورية، ونشير هنا إلى أن تلك المبررات وإن كانت تبدو صحيحة ومبنية على تجارب واقعية، فإنها في الواقع مبنية على نظرة ميكانيكية وأحادية الجانب، وهو السبب في كونها تؤدي في النهاية إلى خلاصات سياسية وعملية خاطئة.

صحيح أن المنطق العسكرتاري المبني على المواجهة المسلحة والعنف اللفظي المجاني الذي تتبناه بعض العصب، في الجامعة خاصة، من التيارات الأصولية، قد أضر باليسار وبقضية النضال ضد التيارات الأصولية الفاشستية، وخدم هذه الأخيرة أكثر مما أضرها، حيث أدى إلى عزل النضال ضدها، وبالتالي عزل اليسار، عن القاعدة الاجتماعية لذلك النضال، وحوله إلى صراع يخوضه "الرفاق ضد الخوانجية".

نحن نتفهم دوافع تلك النزعة، وعندما ينفجر الصراع بين تلك التيارات اليسارية وبين القوى الفاشية نقف مبدئيا إلى جانب الأولين ضد الأخيرين، لكننا نعتبر أنها غير صالحة للنضال ضد تلك القوى.

لقد أثبتت التجربة أن المواجهات المسلحة المعزولة مع التيارات الأصولية، التي يخوضها هذا التيار اليساري أو ذاك، تكتيك غير صالح للنضال ضد تلك التيارات. إنه تكتيك مبني على تصور استبدالي يعوض النضال الجماهيري بنضال أقلية من المناضلين "المبدئيين" "الثوريين"، والتي تقوم بالعمل عوضا عن الجماهير "الجاهلة" "السلبية". وبالرغم من كل الأوهام التي تمتلكها تلك التيارات عن نفسها، إذ تسمي نفسها ماركسية ولينينية، فإنها أبعد ما تكون عن الفهم الماركسي اللينيني لكيفية النضال وقواه المحركة وتكتيكاته. إن الماركسية تعتبر أنه لن يحرر الجماهير إلا الجماهير نفسها. وترفض كل استبدال للنضال الجماهيري بنضال أقلية "مستنيرة" تعطف على الجماهير وتكرس حياتها لتحريرها. ألم تتقوى الماركسية في روسيا بالنضال ضد الإرهابية!

لكن هل يعني هذا أنه علينا أن نتخلى عن النضال ضد الفاشية، بكل الوسائل ومن بينها العنف؟ كلا على الإطلاق! إن العكس هو الصحيح. لكن النضال ضد القوى الفاشية لن يصل إلى مبتغاه، من وجهة نظرنا، إلا من خلال عمل صبور ودؤوب من الشرح العلمي للجماهير، عبر الجريدة والتجربة اليومية، في الجامعة وفي النقابة والمعمل وفي الأحياء العمالية الخ، لطبيعة تلك التيارات وأهدافها الحقيقية، وتعليم الجماهير كيفية استشفاف المصالح الطبقية الرجعية الكامنة وراء الخطابات العاطفية والشعارات الدينية، لكي تحمل بين أيديها مهمة النضال ضد أعدائها. وفي خضم هذا النضال سيقف الماركسيون إلى جانب الجماهير وسيناضلون معها وسيحاولون قيادة ذلك النضال، لكنهم لن يوهموا الجماهير أنهم سيناضلون عوضا عنها.

أما في مواجهة الأساليب العنيفة التي تميل تلك التيارات الفاشستية بطبيعتها إلى استعمالها، فيجب تعبئة الجماهير للانتظام في لجان للدفاع الذاتي والرد على كل هجوم فاشستي بحزم، إضافة إلى دعوة الطبقة العاملة والنقابات إلى الرد على أي اعتداء تنظمه تلك التيارات ضد الحركة النضالية في الجامعة أو في الشارع بالإضراب والملشيات المسلحة والمراقبة من طرف الجماهير. كما ينبغي أن نحول أي عنف تمارسه ضدنا إلى مناسبة للتشهير بها وتنظيم الرد الجماهيري الحازم.

نعم إننا نعلم أن تطبيق هذا التكتيك يحتاج إلى وقت وصبر ومواظبة، لكنه هو التكتيك الوحيد الصحيح، من وجهة نظرنا، وكل التكتيكات الأخرى، المدفوعة باليأس من إمكانية نهوض الجماهير للدفاع عن حركتها وعن منظماتها ومناضليها، أو المدفوعة بنفاذ الصبر والتسرع، لن تؤدي سوى إلى إضاعة وقت أكبر، دون مراكمة أي شيء.

إننا نعتبر أنه من الخطأ تمكين أعدائنا من تحويل صراعنا ضدهم إلى صراع نخبوي معزول عن قاعدته الاجتماعية، لأنهم إذ ذاك سيهزموننا بالتأكيد.

والآن نعود إلى دراسة الموقف الواجب اتخاذه داخل الحركة من التيارات الأصولية المشاركة فيها. إننا نعتبر أنه من الخطأ الجسيم التخلي عن الحركة الجماهيرية، وعدم المشاركة فيها بحجة تواجد التيارات الأصولية. إن هذا الموقف خاطئ ورجعي.

لا يجوز للمناضل اليساري الحقيقي، فبالأحرى الماركسي، أن يتخلى عن الجماهير ويتركها بين أيدي أعدائها، تحت أي مبرر كان. إن المناضل اليساري، والماركسي تحديدا، يتواجد أينما تواجدت الجماهير، وينغرس في الحركة دون أن يطرح عليها شروطا، إنه يتواجد في الحركة كما هي في الواقع بأوهامها وأوجه قصورها، ويعمل بصبر على الرفع من مستواها اعتمادا على التدخل النظري والممارسة اليومية.

لكن في نفس الآن نعتبر أنه من الخطأ أيضا تقديم التنازلات المبدئية لتلك التيارات، وغيرها من المكونات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، بحجة الدفاع عن وحدة الحركة. إن دور اليسار الثوري داخل الحركة ليس البحث عن الوحدة مع تلك المكونات، بل دوره، على العكس تماما، فضحها وجعل الجماهير تفهم التناقض بين مصالحها وبين مصالح تلك المكونات.

إن تواجد اليسار الثوري في الحركة ليس تواجدا مع العدل والإحسان، أو غيرها من التيارات البرجوازية، أصولية كانت أو لبرالية، إنه تواجد مع الجماهير، وهذا هو ما يجب ألا يغيب عن ذهننا. وبالتالي عليه أن يتدخل في الحركة براية مستقلة، ويرفع مطالبه النابعة من هموم الجماهير وتطلعاتها، والمعبرة عن مصالحها الآنية والتاريخية، وإلا فإنه سيخون مهمته التاريخية، ويسقط في الذيلية للتيارات البرجوازية (بشكلها الأصولي أو اللبرالي)، وبالتالي لن تكون لمشاركته في الحركة أية فائدة.

من الخطأ الاعتقاد أنه بمهادنة قيادات تلك التيارات وعدم تعريضها لأي نقد سيكسب اليسار الثوري مصداقيته، ويكسب تعاطف الجماهير. وحتى تلك القواعد المدجنة التي تمكنت التيارات الأصولية من كسبها، والتي تنتمي في غالبيتها إلى البرجوازية الصغيرة المفقرة، لا يمكن كسبها من خلال مهادنة قادتها الذين يستغلونها ويسخرونها لخدمة مصالح طبقية مناقضة لمصالحها، بل من خلال تعريض هؤلاء لنقد صارم يفضح موقعهم الحقيقي ومصالحهم الحقيقية وأهدافهم الحقيقية. بهذه الطريقة لن نتمكن فقط من كسب أسماع وتعاطف الجماهير الواسعة، بل سنتمكن أيضا من كسب أسماع وتعاطف حتى هؤلاء الشباب الذين أوقعهم سوء حظهم وضعف اليسار وخيانة قيادات المنظمات الجماهيرية في شرك تلك التيارات.

تتكون التيارات الأصولية ذات القاعدة الواسعة بطبيعتها من فئات اجتماعية مختلفة الأصول الطبقية، لأنها لا تؤطر وتستقطب المنخرطين على قاعدة برنامج سياسي واضح، بل تطرح لهم شعارات عامة بغلاف ديني، تميع الانتماءات الطبقية وتخفي المصالح الحقيقية الكامنة وراءها. وخطابات ديماغوجية تعادي شكلا الاستغلال والإمبريالية، بينما تكرس في الواقع الوضع القائم من خلال دفاعها عن أسسه: الملكية الخاصة والدولة البرجوازية ووجود الطبقات.

وفي ظل غياب أو ضعف القيادة العمالية الثورية، وخيانة قادة المنظمات الجماهيرية، من أحزاب يسارية ونقابات، يقع الكثير من الشباب الفقير الباحث عن تغيير واقعه، في فخ تلك التيارات. وفي حين تتكون قيادة تلك التيارات من عناصر برجوازية أو برجوازية متوسطة، وعناصر منحلة طبقيا تمكنت من الارتقاء الاجتماعي بفضل موقعها القيادي داخل تلك التنظيمات وما يوفره ذلك من فرص، فإن القاعدة الواسعة تتكون من عناصر برجوازية صغرى مفقرة (أصحاب المشاريع التجارية الصغرى، الموظفين البسطاء، الخ) وبعض فئات الشباب المهمش والفئات المتأخرة من الطبقة العاملة.

إن تلك الفئات هي في آخر المطاف القاعدة الاجتماعية لليسار الثوري ولمشروع التغيير الثوري للمجتمع، وبالتالي فإنها تبقى هدفا لدعايتنا وتدخلنا النظري. ومن الواجب على كل المناضلين الاشتراكيين أن يستغلوا تواجدهم داخل الحركة الجماهيرية الشبابية الثورية الحالية من أجل التأثير في تلك العناصر من أجل تخليصها من سيطرة قادتها الرجعيين.

إن سيطرة قادة التيارات الأصولية على قواعدهم، تعود إلى حد بعيد، إلى قدرتهم على عزلهم واحتكار القدرة على التواصل معهم، في حلقات داخلية لغسل الأدمغة تنظم بشكل منهجي ومستمر، حيث يتم تنفيرهم من الاشتراكية باعتبارها كفرا، ومن الديمقراطية باعتبارها إثما، ويوهمونهم أن وجود الفقر إلى جانب الغنى أمر إلهي، وأنه لا وجود للمستغَلين والمستغِلين، بل فقط لمن خلقهم الله فقراء يخدمون من خلقهم الله أغنياء، وأنه لا يمكن العمل على القضاء على هذا الوضع "الطبيعي"، وأن التخفيف من معانات "الفقراء" رهين بتقديم "الأغنياء" للصدقات، والتحلي بالأخلاق الحميدة، الخ.

على اليسار الثوري في المقابل أن يوضح لهم أن سبب الوضع المأساوي الذي يعيشونه هو الرأسمالية، وان الحل الوحيد الممكن هو استيلاء الطبقة العاملة والكادحين على وسائل إنتاج الثروات وتأميمها تحت الرقابة الديمقراطية للمنتجين وتسخيرها لخدمة المجتمع أجمع.

لقد وفرت الحركة الحالية فرصة تاريخية لليسار الثوري ليدخل في علاقة مباشرة مع هؤلاء الشباب بواسطة شعاراته ومطالبه وبرنامجه. وبهذه الطريقة سوف يتمكن اليسار الثوري من كسب ذلك الشباب الفقير والطامح للتغيير، وشق تلك التنظيمات على أسس طبقية.

هوامش:

1: إلى جانب هذا وذاك هناك تيارات كل زادها هو العفوية وغياب الموقف، والانتقال من هذا المكان إلى ذاك، وتخفي إفلاسها بالصمت، أو بتدبيج مواضيع إنشائية من حين لآخر لا تتضمن أي موقف واضح من هذه المسألة ومن غيرها.

جريدة الشيوعي

تصدرها رابطة العمل الشيوعي

الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي

زوروا مواقعنا الالكترونية:

http://www.marxist.com

http://www.marxy.com

http://www.attawajohalkaidi.com

هل العدل والإحسان تيار مناضل من اجل الديمقراطية؟

يطرح الكثير من الشباب المشارك في الحركة الثورية الشبابية الحالية هذا السؤال، وتطرحه أيضا الكثير من التيارات اليسارية، كما يثير الكثير من الجدل، وتقدم عنه إجابات مختلفة. وعلى طبيعة الجواب عن هذا السؤال تتوقف مسألة تحديد علاقة العدل والإحسان بالحركة، وكيفية التعامل معها.

سنحاول في هذه الورقة المركزة أن نقدم إجابة عن هذا السؤال من خلال مسائلة مواقف هذه الجماعة من الديمقراطية ومختلف القضايا المرتبطة بها. بالاعتماد أساسا على كتابات مؤسس هذه الجماعة ومرشدها الأعلى: عبد السلام ياسين.[1]

1- تصور العدل والإحسان للديمقراطية والنظام البديل الذي تطرحه:

إن الذين يدافعون عن أحقية جماعة العدل والإحسان في الانتماء إلى حركة عشرين فبراير يعتمدون على المواقف التي يصرح بها بعض قادتها لوسائل الإعلام ينفون فيها أي طموح من جانب الجماعة إلى بناء دولة دينية على شاكلة طالبان وغيرها، ويؤكدون على أنهم يسعون في المقابل إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية.

ففي تصريح لندية ياسين، ابنة عبد السلام ياسين وأحد قياديي الجماعة لمجلة "الصحراء اليوم"[2]، قالت: «بإمكاننا القول بصوت عال إن جماعة العدل والإحسان لا تدعو إلى قيام دولة دينية وأنها تؤيد دولة مدنية».

كما أن عضو الأمانة العامة للدائرة السياسية للجماعة، عبد الصمد فتحي، صرح لأسبوعية Le Reporter قائلا: «سنشق طريقنا كمغاربة بغض النظر عن مرجعياتنا من أجل تحرير المغرب من قبضة الاستبداد ومن أجل بناء مغرب حر يسع جميع أبنائه بدون إقصاء ولا هيمنة، مغرب يدبر اختلافاته على أرضية الديمقراطية وسيادة الشعب. في إطار دولة حديثة ومدنية تحافظ عل هوية الشعب المغربي ».

مما يجعل الكثير من الشباب وحتى بعض المناضلين والتيارات اليسارية لا يرون أي داع للحذر، ويستنكرون كل محاولة "لإقصاء" مثل هذه "الجماعة الديمقراطية جدا". لكن دعونا نتسائل هل من الممكن لهؤلاء القادة أن يقولوا عكس ما يقولونه في وسائل الإعلام؟ هل يمكن لأي تنظيم، أيا كان، أن يعلن، في عز الربيع العربي والثورات ضد الدكتاتوريات، أنه معاد للديمقراطية وأنه يسعى إلى تأسيس نظام يقوم على الحكم الفردي؟ كلا طبعا! فهذا سيكون بكل بساطة انتحار. وعليه يجب على كل قارئ جدي، يريد التعرف على المواقف الحقيقية والثابتة للجماعة، بعيدا عن التصريحات الصحفية المحكومة بأهداف تكتيكية، أن يعود إلى الكتابات التأسيسية للجماعة، الصادرة عن مؤسس الجماعة ومرشدها الأعلى عبد السلام ياسين.

إن موقف الجماعة الحقيقي من الديمقراطية مصاغ بوضوح كبير في العديد من كتابات الشيخ ياسين، أما كل المزاعم الأخرى التي صرنا نسمعها مؤخرا على لسان بعض قادة الجماعة، فليست سوى محاولة لذر الرماد في أعين الشباب المتحرق إلى بناء دولة ديمقراطية حقيقية تقطع مع قداسة الحاكم والحكم الفردي المطلق. والدليل على ذلك هو أن الجماعة لم تقدم أي نقد لتلك المواقف الثابتة في تصورها ولا لصاحبها الذي يصل به أعضائها إلى درجة القداسة.

يقول عبد السلام ياسين، في كتابه العدل : الإسلاميون والحكم: « يقبل الإسلاميون الديمقراطية قبولا حذرا، حذرهم ينبني على ضرورة التمييز بين الديمقراطية الآلية: ديمقراطية المسطرة والتنظيم، وبين الديمقراطية الفلسفية التي لا تكتمل فيها الديمقراطية إلا بلازمتها اللائكية. [...] لأن النظام الديمقراطي المقترح يمنحنا دروسا إجرائية قانونية سياسية مؤسساتية لمناهضة تحول السلطة إلى تحكم في رقاب الناس، الديمقراطية تعطينا الدرس الميداني في كيفية مواجهة نوازع التسلط عند المتحكمين في أجهزة الدولة لكنها تبقى عاجزة عن منح الشعب المسلم معنى لحياته».

وبالتالي فإن ياسين لا يقبل في الديمقراطية إلا قشرتها، أي الانتخابات الشكلية والمؤسسات الفارغة من المضمون، أما الديمقراطية بالنسبة للكادحين فلها مضمون أكثر ملموسية. إنهم يفهمون الديمقراطية الحق في تقرير مصيرهم الاقتصادي، بمعنى القضاء على الاستغلال والنهب واستئثار الأقلية بالثروات. ثم إن رفض ياسين للائكية هو رفض صريح للدولة العلمانية، أو ما أطلقت عليه ابنته ندية ياسين اسم "الدولة المدنية"، ودعوة صريحة إلى بناء دولة دينية تحشر أنفها في قناعات الناس ومعتقداتهم، وتحدد لهم بما وكيف يؤمنون.

إننا في المقابل نناضل ضد تدخل الدولة في تحديد معتقدات الناس، ومن أجل أن يصير الاعتقاد في الأديان أو عدم الاعتقاد مسألة شخصية، ليس لأي أحد أو أي جهة التدخل فيها. كما ندافع عن دولة لا تدعي الحكم باسم دين معين، ولا يعطي في ظلها الانتماء لدين معين لصاحبه أي امتياز ولا يحرمه من أي حق.

هذه هي العلمانية كما نفهمها وندافع عنها، وهي إن كانت تناقض التصور الذي تدافع عنه التيارات الدينية الساعية إلى تأسيس دول تدعي الحكم باسم دين معين وتحشر أنفها في معتقدات الناس، وتقربهم أو تبعدهم حسب انتمائهم إلى دين الدولة أو عدم انتمائهم إليه، وتفرض عليهم شرائع دين معين. فإنها تتناقض أيضا مع النفاق المسمى زورا باسم العلمانية، في بلدان كفرنسا مثلا، حيث يتم باسم العلمانية حرمان الأقليات الدينية (المسلمين، اليهود، الخ)، في المدارس خاصة، من اختيار اللباس الذي تراه متماشيا مع معتقداتها، مادام من يرتدون ذلك الزي مقتنعون/ات به بدون إكراه من الأسرة أو المحيط.

إننا نناضل من اجل دولة تعتبر الدين مسألة شخصية، وندافع عن مجتمع متسامح دينيا يمكن للمرء فيه أن يعتقد في أي دين أو لا يعتقد في أي دين، وليس لأي كان الحق في فرض معتقداته على الآخرين. دون أن يعني هذا طبعا منع الحق في الدعاية لتلك المعتقدات، دينية كانت أو فلسفية، بكامل الحرية، ما دامت تلك الدعاية لا تمارس بالإرهاب والقمع، ولا تسخر فيها موارد الدولة والمؤسسات العمومية.

وبالعودة إلى موقف جماعة العدل والإحسان من الديمقراطية نجد الشيخ ياسين يضيف في نفس المصدر: «المستقبل للإسلام في أرض المسلمين. ولنا مع الديمقراطية والديمقراطيين لقاء في كل ما هو ذكي حكيم عملي. ولنا معها ومعهم خلاف جوهري عندما تُقترح الديمقراطية بديلا عن الإسلام وحكم الإسلام وهو الشورى».

هنا يضع ياسين الديمقراطية في مقابل الإسلام، إن هي خرجت مما يعتبره "ذكي حكيم عملي"، واقترحت نفسها بديلا لحكم جماعته، أو ما يطلق عليه "حكم الإسلام". مما ينبئنا منذ الآن عن طبيعة النظام الذي سيسود في ظل حكم جماعة ياسين، إنه نظام يطلق على حكمه اسم "حكم الإسلام"، وبالتالي فإن كل معارضة له لن تكون معارضة لحاكم يحكم وفق برنامج سياسي، يؤخذ منه ويرد، بل ستكون معارضة لـ "حكم الإسلام"، وبالتالي فإن الحرب ضد مثل تلك المعارضة هي حرب ليس ضد أعداء الحاكم، بل هي حرب ضد "أعداء الإسلام".

وفي تصعيد لهجومه ضد الديمقراطية والعلمانية يقول في مقدمة كتابه "الشورى والديموقراطية": «اللاييكية دينٌ، اللاييكية شريعةٌ، اللاييكية ملةُ "المجتمع المدني". لا يمكن للديمقراطية أن تُستَنْبَتَ دون اجتثات هذه النباتاتِ الضارَّة الطفيلية الظلامية التطرفية الرجعية التي تسمى إيمانا، وتسمى اللهَ، وتسمى رسولَ الله، وتسمَّى الوحي، وتُسمى الآخرةَ، وتسمى الغيبَ ». المعنى هنا واضح: فبما انه لا يمكن "استنبات" الديمقراطية دون "اجتثات" الايمان والله والرسول والوحي والآخرة والغيب، فعلى المؤمنين بالله ورسوله والوحي والآخرة والغيب، أن يختاروا إما بين هذا أو ذلك، إما الديمقراطية او الإيمان! ! خاصة وأنه يؤكد[3] أنه: «لا شأن للدولة الديمقراطية (اللاييكية طبعا وأصلا حتى يقنعنا الفضلاء بخلاف ذلك) بالدين».

أية ديماغوجية أكثر من هذه، وأية حرب على الديمقراطية أخطر من هذه! لقد استمر الرجعيون يصارعون الديمقراطية طيلة عقود وعقود، ووسموها بأبشع النعوت، لكنهم عندما انهزموا، وتبين لهم في النهاية أنه لا يمكن إقناع الجماهير بان حكم الفرد أفضل من الديمقراطية (حتى بالمفهوم البرجوازي الجزئي لها)، لجئوا إلى شن الحرب بطريقة أخرى أكثر مواربة وأكثر مكرا، لكنها ليست أقل شراسة، وتتمثل هذه الطريقة في القول تارة إنهم يدافعون عن الديمقراطية والقول تارة اخرى إن "الديمقراطية كفر"، أو على الأقل ينبغي "تطهيرها من مظاهر الكفر فيها"، أي من مضمونها الذي يمنعهم من تشييد أنظمة استبدادية تدعي الحق الإلهي في الحكم.

وبالرغم من كل الدفاع المنافق لقادة العدل والإحسان حاليا عن "الدولة المدنية" و"الحداثة" نجد الشيخ ياسين يقول: «دعكم من "مجتمع مدني" يغدو ويروح على إيقاع الرقص الحداثي. وهلموا إلى مجتمع أخوي قاعدته جماعة المسلمين المتآلفة من أحزاب سياسية، ونقابات تتآزر مع الأحزاب على كلمة العدل، وجمعيات، ومؤسسات، وشخصيات، وما شئتُم من تنظيمات، كل ذلك ينبض بروح الإسلام. وينطق بكلمة الإسلام، ويخدم أهداف الإسلام». بمعنى هلموا إلى الرأي الواحد والفكر الواحد، حيث الكل ينبض بروح فكر ياسين وجماعته، بعد أن يطلقوا عليه اسم الإسلام، والكل ينطق بكلامه وكلام جماعته، بعدما يصير فهمه للإسلام هو الإسلام الوحيد الممكن، فلا حرية ولا اختلاف ولا حق في المعتقد.

إننا في المقابل نناضل من أجل حق الجماهير الكادحة في التقرير وتسيير المجتمع والاقتصاد والدولة. إن الديمقراطية التي نناضل من أجلها ليست مناقضة فقط لهذا النظام الدكتاتوري الرجعي الذي يدافع عنه ياسين وجماعته، بل تتجاوز حتى الديمقراطية البرجوازية الشكلية المبنية على حكم الشركات الكبرى والسياسيين المحترفين، وحيث لا يملك الشعب الكادح سوى حق الاختيار من بينهم مرة كل أربعة أو ستة سنوات من يخدعه في البرلمان ويقمعه في الحكومة.

وللتعرف على طبيعة النظام البديل الذي يطمح لتأسيسه سنورد ما كتبه بوضوح في كتابه "المنهاج النبوي، تربية وتنظيما وزحفا"، يقول ياسين:

«إن الحل لن يكون إلا بتمايز مؤسسات الدعوة عن مؤسسات الدولة في غد دولة الشورى والعدل والإحسان:

1- دعوة تتمثل في مؤسسات ورجال مهمتهم تربية الأمة ومراقبة التطبيق. ولها الهيمنة على مصير الأمور وعلى الرجال.

2- دولة تتمثل في مؤسسات ورجال وأجهزة وإدارات تسير الشؤون المادية والنظامية والاقتصادية. وهي تحت مراقبة وتوجيه الدعوة ورجالها.

وتجتمع مقاليد الدعوة والدولة معا في يد الإمام القطري قبل التحرير العام، والخليفة بعده، ينسق، ويأمر، وينهى وينظر إلى الأسبقيات، وينصب، ويعزل، ويستشير ويتخذ القرار» [4]

من هنا فإن الدولة التي يسعى عبد السلام ياسين وجماعته إلى تشييدها ليست دولة مدنية ديمقراطية، كما يزعم الآن نفاقا بعض قادتها، بل هي دولة دينية قروسطوية (من القرون الوسطى) يمارس فيها "رجال الدعوة"، أي رجال الدين أو أعضاء جماعته، "الهيمنة على مصير الأمور وعلى الرجال". أما المؤسسات فهي للتسيير فقط وتحت رقابة وتوجيه رجال الدين.

كما أنها دولة تحتكر فيها كل السلطات في يد الإمام، في المرحلة الأولى التي تكون فيها الجماعة مسيطرة في بلد قطري واحد، ثم في يد الخليفة، عندما تتمكن الجماعة مما أسماه ياسين بـ "التحرير العام"، فذلك الإمام، وليس الشعب، هو الذي ينسق وهو الذي يأمر وهو الذي ينهى وهو الذي يحدد الأسبقيات، وينصب ويعزل ويستشير ويتخذ القرار، فلا مؤسسات منتخبة ولا برلمان ولا انتخابات بل الحاكم المطلق باسم الله.

إن هذا المشروع رجعي ونعتبر أن من واجبنا، كمناضلات ومناضلين يساريين/ات ثوريين/ات، النضال ضده. إن دولة مثل هاته يحكم فيها شخص واحد بمساعدة جماعة ممن نصبوا أنفسهم، ولم ينتخبوا، رجالا للدعوة، ويحتكر فيها كل القرارات وكل السلطات، لن تكون دولة في صالح الشعب مطلقا. إننا نناضل من أجل دولة يكون فيها كل الموظفين منتخبين من طرف الشعب، وللشعب دائما الحق في عزلهم في كل حين، دولة لا يكون للموظفين فيها أي امتيازات لا اقتصادية ولا معنوية، فبالأحرى القداسة التي يريد ياسين فرضها لصالحهم.

إن الدولة التي نناضل من اجلها، والتي نعتبر أنها الوحيدة القادرة على التعبير عن مطامح الجماهير في الحرية والانعتاق من الاستغلال وضمان حقها في تملك الخيرات وتسخيرها لخدمتها، هي دولة مؤسسة على قاعدة المجالس العمالية المنتخبة في المعامل والأحياء والقرى والجامعات، وفي كل أماكن تواجد الجماهير الكادحة، توضع تحت يديها كل مقاليد السلطة الاقتصادية والسياسية.

2- موقف العدل والإحسان من البيعة

بالرغم من كل الهجمات التي صار فرسان العدل والإحسان يشنونها على مفهوم البيعة مؤخرا، لخداع شباب الحركة الثورية، فإن الموقف الثابت للجماعة كما يعبر عنه مرشدها الأعلى، يظهر أنها لا ترفض البيعة بشكل مبدئي دفاعا عن حق الشعب في انتخاب من يسير شؤونه وحقه في عزلهم كلما بدا له ذلك، بل تعتبرها واجبة في العلاقة بين "الحاكم" و"المحكوم"، وفي هذا الصدد يقول عبد السلام ياسين[5]:

«ميزة الحكم الإسلامي الشرعي أن الطاعة واجبة لأولي الأمر منا بناء على بيعة تلزم الحاكم والمحكوم بأمر الله ورسوله، شرطاها الشورى في الاختيار والحكم بما أنزل الله».

هذه هي الدولة الديمقراطية المدنية الجميلة التي تعدنا بها العدل والإحسان. لاحظوا مفهوم الطاعة باعتبارها ما يجب أن ينظم العلاقة بين "المحكومين" و"ولي الأمر". ليست العلاقة إذن علاقة بين مواطنين أحرار انتخبوا لمدة معينة من الزمن هذا الشخص أو ذاك، ويحق لهم عزله في كل حين، إنها علاقة "الرعايا" بـ"الراعي"، فيصير المواطنون، الأغلبية الساحقة في المجتمع مجرد "محكومين" بينما يسمو الموظف الذي من المفروض أن يخدمهم ليصير "حاكما" ووليا لأمرهم؟! بناء على "بيعة" وليس بناء على انتخابات ديمقراطية. قد يبدو للبعض انه لا خلاف بين البيعة وبين الانتخابات، "فكلاهما وسيلة للاختيار في آخر المطاف". لكن هذا غير صحيح. إن "البيعة"، على عكس الديمقراطيـــة، تفويض لا يقدمه كل المواطنين بحرية خلال انتخابات حرة، بل يعقدها فقط "أهل الحل والعقد"/ رجال الدين والأعيان، لصالح خليفة الله في الأرض، لا يكون أساسه الحرية والحق في الاختيار وتغيير الاختيار كلما تبين خطئه، بل "الطاعة".

إنها كما يقول عبد السلام ياسين نفسه في نفس المصدر: «عقد مبادلة بشروط يقبلها الجانبان، بحيث تكون (الطاعة التزاما من جانب المحكوم في مقابل التزام الحكام باتباع الشرع بموجب عقد حقيقي صريح يتم الاتفاق عليه في بيعة لها قواعدها الشرعية وموجباتها ومبطلاتها»

3- موقف العدل والإحسان من الإمبريالية

قد تبدو إثارتنا لموقف العدل والإحسان من الإمبريالية مستغربا في نظر بعض شباب الحركة. إذ كيف لتيار إسلامي أن تكون له علاقة مع الإمبريالية إلا علاقة الصراع والتناقض!! هكذا يظن بعض حسني النية. لكن الواقع شيء آخر تماما. فبالرغم من كل الخطابات المتجذرة المعادية للإمبريالية والاستعمار، التي تستعملها التيارات الأصولية فإن تاريخهما المشترك يفضح التحالفات الوثيقة التي جمعت بينهما في السعودية وأفغانستان وباكستان ومصر والسودان بل وحتى في إيران، حيث ما تزال فضيحة إيران غيت تزكم الأنوف[6]، وغيرها.

نفس هذا يقال حتى عن جماعة ياسين التي تستغل كل الفرص الممكنة لكي تعبر للقوى الإمبريالية أنها لا تشكل خطرا عليها، وأنها مستعدة للتعاون معهم وحماية مصالحها بشكل أفضل حتى من عملائهم الحاليين، وهو ما تؤكد عليه ابنة الشيخ في حوار لها مع صحيفة البابيس الاسبانية حيث تقول:

«على الغرب إذن ألا يخاف من الإسلاميين وأن ينسى سيناريو إيران التي تم تشويه صورتها. من الأصوب استحضار النموذج التركي عندما نفكر في النهضة في تونس والإخوان المسلمين في مصر. فبمرور الوقت، نضجت هاتان الحركتان اللتان برهنتا على قدرتهما على التطور وعلى أن تكونا على مستوى السياسة الواقعية وإكراهاتها. إن المثاليات تنتهي دائما بمواقف أكثر واقعية بما يفيد الجميع». [7]

وطبعا لم يقتصر هذا التطمين على التصريحات وحدها بل أسفر عن علاقة وطيدة عبر لقاءات أغلبها في السرية وجزء منها في العلن. وكانت تسريبات موقع ويكيليكس قد فضحت العلاقات المشبوهة للجماعة بالسفارة الأمريكية في الرباط، كما سبق للعديد من الصحف والمواقع الالكترونية أن نشرت صورا للقاء الذي نظمه يوم الأربعاء، 13 أبريل 2011، حسن بناجح، عضو الأمانة العامة للدائرة السياسية، والناطق الرسمي باسم جماعة العدل والإحسان، ومدير موقعها الإلكتروني، داخل مقهى "النجوم" في لقاء خاص مع مسؤول بالسفارة الأمريكية بالرباط. علما أن المسؤول الأمريكي مختص في الجماعات الإسلامية، وسبق له أن قضى فترة طويلة مساعدا للحاكـم

المدني "بول بريمر" بالعراق بعد سقوط نظام صدام حسين.

وبعد انفضاح هذه العلاقة بين الجماعة "الإسلامية" وبين أمريكا "الصليبية" ولم يعد أي مجال لإنكارها، اعترفت ابنة المرشد الأسمى، ندية ياسين، في حوارها مع البابيس المذكور أعلاه، بتلك العلاقة قائلة:

«إن جماعتنا، رغم اعتبارها محظورة من طرف النظام، رسمية بالنسبة إلينا وليست سرية البتة. والأعراف الدبلوماسية تفرض على الدبلوماسيين أن يتعرفوا على الفاعلين السياسيين ونحن من أهمهم، رغم أننا لم ننخرط في النسق السياسي. في هذا الإطار، تم الاتصال بنا من طرف دبلوماسيين آخرين وليس فقط من طرف السفارة الأمريكية. لقد صرحت في صحيفة محلية أننا "ندعم كل ما له صلة بالحوار ومع أي طرف". إذن فهذه المعلومات ليست خارقة وهذا النوع من اللقاءات ذو طبيعة روتينية.»

وعلى عكس ما تدعيه ندية ياسين فإن لقاءاتهم مع الأمريكان تأتي في سياق تقديم التقارير الاستخباراتية والاستقواء بأمريكا للحصول على المكاسب فسفير الولايات المتحدة الأميركية بالرباط، صامويل كابلان، وبعد ان أكد وجود تلك اللقاءات، أو ما أسماه بـ "الاتصالات" بين الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في سفارتها بالرباط، مع قياديين من جماعة العدل والإحسان. قال بأن «لقاءات السفارة وأعضاء بجماعة العدل والإحسان تنظم بشكل سري، حتى يتسنى لأميركا تقصي واستطلاع الطرق التي تفكر بها الجهات المعارضة للسلطة بالمغرب»، مشيرا إلى أنه «ليس بالإمكان أن يكون كل المغاربة راضين عن نظام حكمهم ».، كما أكدت تسريبات ويكيليكس ان الناطق الرسمي باسم الجماعة، فتح الله أرسلان، في لقاء له ببيته مع مسؤولين في السفارة الأمريكية طالب بتدخل أمريكي لدى السلطات المغربية لصالح أعضاء الجماعة المعتقلين على خلفية أحداث الجامعة فاس التي أسفرت عن مقتل طالب يساري، والذين يوشكون على قضاء مدد حبسية تصل إلى 20 عاما. كما كشفت إحدى وثائق السفارة الأمريكية بالرباط، التي سربها موقع "ويكيليكس"، أن جماعة "العدل والإحسان"، قد عبرت للأمريكان عن رغبتها في التحول إلى حزب سياسي، فيما يعتبر بمثابة طلب منهم أن يمارسوا ضغوطا على النظام القائم لتمكينهم من ذلك.

مما يعني أنهم يعرفون ان دورهم هو مجرد قطعة غيار أخرى في ورشة الإمبريالية الأمريكية، ستستبدل بها الأجزاء التي اهترأت في دواليب النظام العميل القائم في المغرب، في مواجهة أي مد ثوري يهدد بقلب علاقات الإنتاج والقطع جذريا مع التبعية.

إننا في المقابل ليست لدينا أية ذرة ثقة في الإمبريالية، سواء الأمريكية منها او الأوربية أو غيرها. إننا نعتبر الإمبريالية عدوة للشعوب وراعية للدكتاتوريات والرجعية في كل مكان. كما أننا نرفض أي استقواء بالإمبريالية لتحقيق مكاسب من أي نوع. إن مكتسباتنا ثمرة شرعية لنضالاتنا إلى جانب شعبنا الكادح الطامح إلى الانعتاق من نير النظام القائم ومن نير الإمبريالية والرأسمالية. وسنناضل ضد أي تدخل في حق الشعب المغربي في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي ونضاله ضد النظام القائم، عميل الإمبريالية الوفي. كما سنناضل ضد كل التيارات، سواء الأصولية أو اللبرالية، التي تريد اغتصاب هذا الحق ووضعه بين أيدي الإمبرياليين الأمريكان أو الأوربيين او غيرهم.

وفي نفس الآن نؤكد على أننا متحالفون مع رفاقنا عمال العالم أجمع وكل الفقراء والكادحين لا سواء في الأمريكيتين أو في أوربا أو إفريقيا أو آسيا أو أستراليا، ومنخرطون في النضال إلى جانبهم ضد الاستغلال الرأسمالي والاستعمار، ضد عدونا المشترك: الإمبريالية وعملاءها المحليين.

4- موقف العدل والإحسان من الحركة الحالية:

لا تنفك الجماعة تؤكد على أن انتماءها إلى الحركة نابع من قناعة مبدئية بصحة أهدافها ومطالبها، وأنه لا رغبة لها في الركوب على الحركة لخدمة أجندة خفية غير معلنة. وفي هذا الصدد نحن لا ننفي إمكانية اقتناع العديد من أعضاء الجماعة أنفسهم بهذه المزاعم، لكن ما يهمنا ليس موقف هذا الشخص أو ذاك بل المواقف الأصيلة للجماعة، وهو ما نجد مثالا عنه في كتاب عبد السلام ياسين المنهاج النبوي حيث يقول: «فعندما تتألف الموجة العارمة يستطيع المومنون إيقاف الفساد بالعصيان الشامل، والإضراب العام، والنزول للشارع، حتى يخزي الله المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون. على أن القومة قد تشق وسط الأحداث المتموجة طريقا إلى الإسلام غير هذه المحجة الناصعة، **فيربى المومنون على الصمود الطويل، دون رفض الفرص التاريخية والفجوات والثغرات في صف المسرفين**»[8] [التشديد من عندنا]، وبالتالي فبعد فشل كل محاولات الجماعة السابقة للنزول إلى الشوارع، لفرض مشروعها، ها هي تسنح لها فرصة تاريخية، لن ترفضها وستستغلها للقيام بقومتها.

إن العدل والإحسان تمتلك سيناريوهات متعددة لإمكانية تطور الحركة الحالية وعلى أساس تلك السيناريوهات تبني تكتيكاتها. فإذا ما تمكنت الحركة من الانتصار وإسقاط شكل حكم محمد السادس فإنها سوف تطرح نفسها بديلا يحمي النظام القائم، ومصالح البرجوازية والإمبريالية. إما لوحدها (التجربة الإيرانية) –وهذا مستبعد ربما- أو بتحالف مع جزء من العائلة المالكة (الأمير هشام مثلا) أو مع الجيش (بالأصح قادته). أما إذا لم يتحقق هذا السيناريو ولم تتمكن الحركة سوى من إنهاك النظام القائم وخلخلة موازين القوى فإن تكتيك العدل والإحسان سيكون هو الاستفادة من تلك الموازين لتشكيل حزب سياسي وفق شروط أخف من هاته التي يفرضها عليها النظام في الوقت الحالي.

إن تشكيل حزب سياسي، بدون الشروط الصعبة والمذلة التي يفرضها عليها الآن النظام القائم كان دائما حلما يراود جماعة ياسين، وهو ما أكده فتح الله أرسلان، في نفس اللقاء المذكور أعلاه، للمسؤولين في السفارة الأمريكية حيث قال إن جماعته: «طلبت سنة 1981 من الحكومة المغربية التحول إلى حزب سياسي، لكن السلطات المغربية رفضت ذلك.»

وفي تعليقها على مواقف أرسلان، قالت السفارة الأمريكية، «إن قبول الجماعة بالنظام الملكي، **وتحولها إلى حزب سياسي معترف به قانونيا، سيزيد من الاستقرار في المغرب**، لكنه سيقوي تأثير الإسلاميين في الحياة السياسية المغربية». [التشديد من عندنا].

وعليه فإن تعامل الجماعة مع الحركة ليس تعاملا نابعا من قناعة مبدئية حقيقية بمطالب هذه الحركة، أو نابعا من رغبة في تحقيق الديمقراطية والتقدم لهذا البلد وكادحيه، بل نابع فقط من الرغبة في تحقيق مكاسب أنانية رجعية.

ومهمتنا هي فضح هذه الجماعة بين الشباب الثوري المناضل من أجل الديمقراطية والتقدم. إننا لن نتخلى عن الحركة بدعوى وجود هذه التيارات داخلها، كما يقول بعض اليساريين المتطرفين، كما أننا لا نتحالف مع هاته التيارات الأصولية الرجعية. إننا متواجدون داخل الحركة إلى جانب أبناء طبقتنا العمال والفقراء والعاطلين والتيارات اليسارية والشباب الثوري الباحث عن بديل جذري لواقع البؤس، نناضل من اجل مطالبها الديمقراطية والاجتماعية ونعطي لها مضمونا طبقيا، ونهدف إلى إقناع رفاقنا هؤلاء بأن هذا النضال لن يصل إلى نهايته الصحيحة ويحقق النصر الحقيقي إلا باستيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية والاقتصادية وتأميم القطاعات الاقتصادية الكبرى ووضعها تحت الرقابة الديمقراطية للجماهير الكادحة ولمصلحتها. ففي ظل هذا النظام فقط سيمكن تحقيق الديمقراطية الحقة وتوفير الخبز لكل جائع/ة والتعليم لكل طفل/ة والصحة للجميع والمأوى لكل مشرد/ة.

5- ملحق للتفكير:

وأخيرا ومن اجل "الترفيه" قليلا عن النفس وفي نفس الوقت العمل على فضح درجة الإغراق في الخرافة والتخلف التي تميز هذه الجماعة نورد بعض ما يطلق عليه أعضاءها اسم المبشرات والتي اخترنا فقط بعضها[9]:

<u>المبشرات</u>

أحمد. ز، الرباط 26 شعبان 1425 هـ:

في بداية مجلس الحديث الجامع أثناء قراءة القرآن، رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيدنا أبا بكر الصديق، وسيدنا عمر بن الخطاب، وسيدنا عثمان بن عفان رضوان الله عليهم أجمعين دخلوا المجلس، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس الصحابة بجانبه، فنظر إلى المجلس وسأل عن سيدي عبد السلام حفظه الله، فدعاه للجلوس بجانبه، وكانت سيدتنا فاطمة الزهراء هي خادمة المجلس تساعدها أمنا عائشة رضي الله عنهما.

محمد س، مدينة فاس 1412هـ:

رأيت فيما يرى النائم يوم فاتح يناير بعد الشروق أني في رحلة مع سيدي عبد الله الشيباني، وسيدي عبد الحميد قابوش، وسيدي عمر التلمساني، وإخوان آخرين لم أتذكر أسماءهم، وركبنا سيارتين سيارة سيدي عبد الله الشيباني وسيارة أخرى من نفس الحجم، حتى وصلنا إلى مكان شديد الازدحام بالسيارات حيث لم نجد مكانا نترك فيه سيارتينا، وإذا بسيدنا موسى وسيدنا عيسى عليهما وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام يمثلان أمامنا ويحيِّياننا، ثم أخذا السيارتين وأخذا يطويانهما حتى أصبحتا على شكل ورقتين ملفوفتين، فأدخلا إحداهما بداخل الأخرى، ثم سلماهما لي، فرأيتني أحمل ورقة ملفوفة. ثم أخذانا معهما إلى بيتهما فجلسنا معهما وتكلما معنا كلاما لم أتذكره. ثم خرجنا من عندهما حتى دخلنا بيتا آخر وجدنا فيه سيد الأنبياء وإمام المرسلين ونور الله الأعظم سيدنا محمدا صلّى الله عليه وسلّم، فرحب بنا وتكلم معنا كلاما لم أتذكره، ورأيت سيدنا جبريل عليه الصلاة والسلام ينتقل من عند الحبيب المصطفى إلى سيدنا موسى وسيدنا عيسى عليهما الصلاة والسلام ثم يرجع، ثم يذهب عندهما ثم يرجع، وذلك بسرعة البرق حيث نشعر بتحرك الهواء المهول أثناء ذهابه وأثناء رجوعه

هشام ق، مدينة الرباط:

رأيت الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه أتى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقال له: هل سيدي عبد السلام ياسين على سنتك؟ فقال له سيدنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "سيدي عبد السلام ياسين لا يرضى بأقل من سنتي".

إسماعيل و. / الفنيدق، الجمعة 17 جمادى الأولى 1421 هـ

في جلسة الذكر، رأيت ملكا خاصا من حملة العرش يحرسنا ومعه ما لا يعد من الملائكة مرابطين معنا، فألقوا بمجموعة من الجوائز، وهي عبارة عن تيجان من الجواهر والذهب والياقوت، ووضعوها في شرفة البيت.

حسن ب. / أكادير، الأحد 22 جمادى الأولى 1424 هـ

رأيت في ما يرى النائم مناديا يناديني : "هل تحب سيدي عبد السلام ؟"، فأجبته : "أشهد الله أني أحبه"، فقال لي : "إذن فقد أحبك الله ". فشعرت كأني أصافحه، فلما استيقظت، وجدت رائحة المسك في يدي.

بناء على كل ما سلف، وبالنظر إلى ما أثبتناه أعلاه فيما يخص موقف العدل والإحسان من الديمقراطية، كما هو مصاغ في كتاباتها التأسيسية وليس التصريحات الصحفية الفارغة، ومن العلمانية، ومن "البديل المجتمعي" المقترح، وموقفها من الإمبريالية، ثم كونها حركة مبنية على الخرافات وتقديس الزعيم/ الولي، نصل إلى القول إن جماعة العدل والإحسان تنظيم رجعي لا يناضل من اجل الديمقراطية ولا التقدم. وأن علاقتها بالحركة تحكمها دوافع تكتيكية تتمثل في الرغبة في استغلالها من أجل الوصول إلى أهداف بعيدة كل البعد عن الأهداف الحقيقية للشباب المناضل من أجل التغيير وإسقاط الفساد وبناء مجتمع الديمقراطية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

هوامش:

[1] ونشير إلى أن تركيزنا على العدل والإحسان لا يأتي من أن باقي التيارات الأصولية أفضل منها أو أسوء، بل فقط لأنها التيار الأصولي الوحيد المشارك في الحركة الذي يستحق النقاش، بينما السلفيين ليسو سوى عصابات صغيرة معزولة لا تأثير لها في الجماهير ولا مصداقية.

[2] العدد 4 بتاريخ 21 ماي إلى 27 ماي 2011

[3]نفس المصدر

[4] المنهاج النبوي ص. 410

[5] في كتابه "العدل: الإسلاميون والحكم". ط الثانية 2000. ص. 101.

[6] إيران غيت أو قضية "إيران كونترا" هي اتفاق عقدته إدارة الرئيس الأمريكي ريغان مع إيران لتزويدها بالأسلحة، بسبب حاجة إيران الماسة لأنواع متطورة منها أثناء حربها مع العراق، وذلك لقاء إطلاق سراح بعض الأمريكان الذين كانوا محتجزين في لبنان، حيث كان الاتفاق يقضي ببيع إيران وعن طريق إسرائيل مايقارب 3,000 صاروخ "تاو" مضادة للدروع وصواريخ هوك أرض جو مضادة للطائرات مقابل إخلاء سبيل خمسة من الأمريكان المحتجزين في لبنان.
وقد عقد جورج بوش الأب، عندما كان نائباً للرئيس رونالد ريغان في ذلك الوقت، هذا الاتفاق عند اجتماعه برئيس الوزراء الإيراني، أبو الحسن بني صدر في باريس، اللقاء الذي حضره أيضاً المندوب عن المخابرات الإسرائيلية "الموساد" "آري بن ميناشيا"، الذي كان له دور رئيسي في نقل تلك الأسلحة من إسرائيل إلى إيران. وفي غشت من عام 1985، تم إرسال 96 صاروخاً من نوع "تاو" من إسرائيل إلى إيران على متن طائرة DC-8 انطلقت من إسرائيل، إضافة لدفع مبلغ مقداره 1,217,410 دولار أمريكي إلى الإيرانيين لحساب في مصرف سويسرا يعود إلى تاجر سلاح إيراني يدعى "غورباني فار". وفي نوفمبر من عام 1985، تم إرسال 18 صاروخاً تم شحنها من البرتغال وإسرائيل، تبعها 62 صاروخاً آخر أرسلت من إسرائيل.

[7] ندية ياسين: صحيفة البابيس الإسبانية، عن موقع الجماعة:
http://www.aljamaa.net/ar/document/39222.shtml

[8] عبد السلام ياسين المنهاج النبوي. ص. 10، 11.

[9] ونحيل القارئ/ة الذي يريد أن يطلع على المزيد منها إلى الرابط التالي:
http://yassine.net/ar/document/2092.shtml

مقتطفات من البرنامج الانتقالي

طوال عقود وعقود والجماهير الكادحة – المغربية والصحراوية- تناضل بشراسة النمور ضد الدكتاتورية والاستغلال والقهر القومي. لكن المأساة هي أن كل تلك النضالات البطولية والتضحيات تذهب هباء وتبقى بدون أفق بسبب غياب برنامج ثوري يكثف مطامح وآمال الجماهير في نقاط واضحة تعبر عن أشد مطالبها إلحاحا وتوسع أفقها باستمرار. برنامج انتقالي يشكل الجسر بين النضالات الآنية وبين النضال من أجل التغيير الاشتراكي للمجتمع.

في هذا السياق ننشر مقتطفات من برنامجنا الانتقالي على صفحات الجريدة، بحيث يتضمن كل عدد موضوع معين، وللراغبين في الإطلاع على البرنامج الانتقالي كاملا يمكنه اقتناء كراسة "رابطة العمل الشيوعي" من عند المناضل الذي يوزع الجريدة، أو الاطلاع عليه على موقع ماركسي.

نطرح هذا البرنامج للطبقة العاملة المغربية والشعب الصحراوي وعموم الكادحين والمناضلين العماليين والشباب الثوري الباحثين عن بديل ماركسي اشتراكي ثوري، بحيث يتناول مواضيع: العمل والأجور، حقوق المرأة، الفلاحين الفقراء، الخوصصة، الصحة، **التعليم**، السكن، الديون، الضرائب، الجيش والشرطة، حقوق الشعب الصحراوي، جهاز الدولة.

التعليم:

نحن نناضل من أجل تعليم عمومي، مجاني، علمي، علماني، موحد وذو جودة. نناضل من أجل الرفع من الميزانية المخصصة للتعليم إلى ما لا يقل عن 15% من الناتج الداخلي الخام.

- تطبيق مخطط عاجل للأشغال العمومية من أجل توفير بنية تحتية كافية من المدارس والمعاهد، في جميع المدن والقرى والمداشر، ووضعها تحت الرقابة الديموقراطية لمجالس العمال والفلاحين والطلبة والشباب.
- تحديث المدارس والجامعات الحالية وتجهيزها وبناء مدارس وجامعات ومعاهد جديدة، من جميع التخصصات، بما يكفي للاستجابة لحاجيات البلاد، مفتوحة في وجه أبناء وبنات العمال والمضطهدين، بدون عراقيل من أي نوع.
- توفير العدد الكافي من الأساتذة والموظفين والعمال، بمناصب شغل قارة وحقوق كاملة.
- منحة شهرية لجميع الطلاب - أبناء العمال والفلاحين والكادحين- تساوي الحد الأدنى للأجور.
- توفير ومجانية الخدمات الصحية والمطاعم والنقل الجامعي ذو الجودة، لصالح التلاميذ والطلبة، أبناء الفقراء.
- رفع الحظر عن الإتحاد الوطني لطلبة المغرب والاعتراف به كممثل شرعي لكل الطلاب المغاربة، في الداخل والخارج.
- استقلالية الجامعة عن الدولة ووضعها تحت رقابة ممثلي الطلاب - اوطم- والأساتذة والعمال الجامعيين، المنتخبين ديموقراطيا، والنقابات العمالية، في مجلس جامعي بكامل السلطات (الرقابة على الميزانية، على البرامج الدراسية، على الامتحانات وعلى كل الحياة الجامعية.)
- الاعتراف بالغة الأمازيغية كلغة رسمية، إلى جانب العربية، والحق في التعلم باللغة الأصلية في جميع مناطق البلاد.
- الوقف النهائي لمسلسل خوصصة التعليم وإعادة تأميم جميع المعاهد الخاصة وإدماجها في القطاع العام.

تطهير البرامج الدراسية من جميع المضامين الرجعية، العنصرية، اللاعلمية والمعادية للتقدم.